عبد الله الدملوجي

(سيرة تاريخية ١٨٩٠-١٩٧١)

م.د. فلاح حسن كزار

كلية العلوم/جامعة كربلاء

falah72.a@uokerbala.edu.iq

عبد الله الدملوجي (سيرة تاريخية ١٨٩٠-١٩٧١)

م.د. فلاح حسن كزار

المقدمة

عدت شخصية الوزير والنائب والسفير ومدير الصحة العام ورئيس التشريفات الملكية العراقي عبد الله الدملوجي ، من الشخصيات العراقية المميزة التي ظهرت على مسرح احداث العراق التاريخية في العهد الملكي، لاسيما وان ميوله الثقافية والعلمية والوظيفية والسياسية قد تعددت وتنوعت ، فمن طالبا في الكلية العسكرية الى طبيبا في احدى المستشفيات العثمانية الى انخراطه في الاعمال السياسية الحزبية ، ثم التوجه صوب مملكة نجد والحجاز والاستقرار فيها ،بل وتوليه وظائف مهمة وبارزة هناك، ثم عودته للعراق والظهور بشكل لافت للنظرعلى مسرح احداثه السياسية من جديد دون الحزبية منها ، وتمكنه من ارتقاء مناصب وزارية هامة كوزارة الخارجية (لثلاث مرات)، ووزارة المعارف(لمرة واحدة)، فضلا عن اعتلائه وظائف اساسية وسيادية مهمة، وشغله عضوية مجلس النواب العراقي لثلاث دورات انتخابية ممثلا عن لواء الموصل.

جاء اختاري لدراسة هذه الشخصية كونها لم تدرس مسبقا دراسة تاريخية علمية اكاديمية وفق اصول البحث التاريخي الاستقصائي، وعليه بحثت حول المعلومات المتعلقة بتلك الشخصية وفق ذلك النهج، وقمت بتقسيمها – ضمن خطة – بحثي هذا الى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة، حيث اشرت في المقدمة الى الاسباب التي حدت بي الى اختيار بحثي، وتطرقت في المبحث الأول الى سيرته الذاتية واهم المناصب التي تسنمها والوظائف التي تقلدها خارج العراق وداخله ، في حين ركزت المباحث الثلاث الباقية على دوره في مجلس النواب العراقي ، وذلك لطول فترة عضويته الزمنية في ذلك المجلس من جانب ، و لغزارة المعلومات التي تتطلب شيئا من التفصيل من جانب اخر، لاسيما اذا ما علمنا بان فترات عضويته في ذلك المجلس دامت ثلاث لدورات انتخابية ،(الثالثة ١٩٣٠، والحادية عشرة ١٩٤٧، والثانية عشرة ١٩٤٨)، حيث ركزت خلالها على اهم مواقفه وآرائه داخل المجلس من القضايا التي طرحت للنقاش آنذاك، فضلا عن انها كشفت ابرز أعماله وأرائه وإدارته لوزارة الخارجية حينما تسنم منصبها انذاك، من خلال اجاباته على الاسئلة التي وجهت له داخل المجلس من قبل بعض النواب، ثم جاءت الخاتمة لتوضح اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

ان المعلومات الواردة في ثنايا هذا البحث، قد اعتمدت وبشكل كبير على الوثائق المنشورة وغير المنشورة، ومحاضر جلسات مجلس النواب، والجرائد الصادرة انذاك المحفوظة في دار الكتب والوثاق العراقية، فضلا عن بعض الرسائل والاطاريح الجامعية، وعددا من الكتب التاريخية المعتمدة،

واعتمدت في تبويبها وفق منهج البحث التاريخي القائم على جمع المعلومات وتحليلها بهدف الوصول الى الحقائق (قدر المستطاع) .

ختاما اقول : عسى ان اكون قد وفقت في تقديم بعض المعلومات التاريخية المخفية عن هذه الشخصية العراقية ، خدمة لطلبة العلم ، والاسهام في رفد المكتبة العراقية بالأبحاث العلمية الرصينة .

The introduction

The character of Abdulla Al-Damalooji is considered one of the distinguished Iraqi personalities that appeared on the theatre of Iraq's historical events in the royal era. This is probably due to the versatility of his intellectual، scientific، professional and political inclinations. This includes، for example، starting as a student at the military college، then a doctor at one of the Ottoman hospitals، to joining political parties and politics، to heading towards Nejd and Hijaz Sultanate and settling there for a while، then returning to Iraq and appearing in a remarkable way on its theatre of political events.

I choose to study this character because it has not been studied before historically، scientifically or academically according to the principles of investigative historical research. I divided my study into an introduction، four sections and a conclusion. In the introduction، I mentioned the reasons for choosing this subject. In the first section I discussed the biography and the most important positions he took up. Whereas the following three sections concentrated on his role in the Iraqi House of Representatives due to the long period of membership and for the huge amount of information. I concentrated on his most important stands and opinions towards the issues discussed at that time. I also discussed his most outstanding actions and viewpoints and his management of the ministry of foreign affairs through his answers to the questions addressed to him at the House of Representatives. Finally، the conclusion came to show the most important findings the researcher came up with.

The information that the research contains is mainly taken from published and unpublished documents، the records of the House of Representatives sessions، old newspaperskept at the Iraqi House of Documents، as well as theses and dissertations and a number of reliable books. I tried as far as possible to apply the techniques of historical research relying on collection and analysis of data to arrive at the truth.

Finally، I hope I could present some hidden historical information about this Iraqi personality to serve knowledge seekers and enrich the Iraqi library with solid scientific research.

المبحث الأول:-

١- نسبه و ولادته

هو عبد الله بن سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدملوجي ، ويعود نسبه الى قبيلة الشريفات الموصلية العريقة في حسبها ونسبها وعلمائها، حيث كان جده الاكبر (عبد الله) رئيسا لعلماء مدينة الموصل خلال الفترة (١٨٣٥- ١٨٤٤)[١]،ولد في مدينة الموصل عام ١٨٩٠،واكمل دراسته الابتدائية فيها وبعد دخوله المدرسة الاعدادية هناك انتقل الى بغداد للدراسة في المدرسة الرشدية العسكرية، ثم رغب في دراسة الطب فانتقل الى الاستانة حيث دخل كلية حيدر باشا الطبية العسكرية عام ١٩٠٦وتخرج فيها عام ١٩١٣ بدرجة طبيب يوزباشي(رائد)، واشترك بصفته طبيبا في حرب البلقان حيث شهد معارك جبهة بلغاريا غير انه عاد الى الاستانة ليلتحق للعمل في مستشفى (االغلمان التطبيقي) لكنه سرعان ما ترك عمله في نيسان من عام ١٩١٤ نتيجة ميوله الوطنية والسياسية [٢] التي حملته على التوجه للعمل في القضية العربية[٣]، لاسيما اذاما عرفنا بانه كان احد اعضاء(جمعية العهد العربية)[٤].

دفع اعتقال مؤسس تلك الجمعية من قبل السلطات العثمانية في شباط عام ١٩١٤ ثم طرده من البلاد في نيسان من العام ذاته، ومطاردة باقي اعضائها لاسيما من النخبة العسكرية العراقية في الجيش العثماني بتهمة التعاون مع البريطانيين ،دفع عبد الله الدملوجي الى الهروب مع بعض الضباط من الاستانة الى مصر[٥] ، ثم توجه نحوة البصرة حيث التجاء بقيب اشرافها لسيد (طالب النقيب)[٦] طلبا للحماية [٧]،وبقي هنك فترة من الزمن حيث زاول مهنة الطب[٨] ، ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى في ايلول عام ١٩١٤ غادر البصرة في تشرين الأول من العام ذاته متوجها الى الاحساء من منطقة شبه الجزيرة العربية حيث التحق بصهره الذي كان يشغل منصب رئيس مديرية الاحساء والتي كانت خاضعة لسلطة عبد العزيز ال سعود[٩] سلطان نجد، وبقي هناك حيث التحق بخدمته[١٠] ، ويذكر بعض المؤرخون ان سبب قدومه الى نجد جاء بطلب ممن كان يعمل من اجل القضية العربية لاقناع سلطان نجد بالانتماء الى الحركة القومية العربية[١١]، وباعتقادي ان هذا الامر بعيدا عن الواقع لميول عبد العزيز ال سعود التي كان يبغي من خلالها توسيع نفوذه وسلطانه على حساب المناطق العربية وضمها لنفوذه بشتى الوسائل والطرق ،وهذا ما اثبتته الوقائع في الايام والسنوات اللاحقة.

٢- ابرز الوظائف التي تقلدها اثناء وجوده في شبه الجزيرة العربية

بعد وصول عبد الله الدملوجي الى الاحساء وجهت له دعوة ضيافة في القصر السلطاني في الرياض من قبل عبد العزيز ال سعود ، حيث التقى الاخير به للاستفسار عن احواله من الرحلة التي جاء بها، وهنا اعجب السلطان بشخصيته وذكائه وثقافته لاسيما اجادته للغتين الفرنسية والتركية فضلا عن اللغة العربية، وهذا ما دفع عبد العزيز ال سعود للطلب منه للعمل لديه بصفة مستشارا سياسيا له[١٢]، وحقيقة

ان هذا الامر ليس بعيدا عنه-عبد الله الدملوجي- لاسيما وانه عد واحدا من ابرز مثقفي مدينة الموصل خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[١٣].

استجاب عبد الله الدملوجي لطلب السلطان فاصبح كاتم سره ومستشاره ورسوله وترجمانه ووكيله فيما يختص بالاجانب، سواء كانوا من رجال الحكومة ام رجال العلم السائحين، فضلا عن شغله وظيفة طبيب السلطان الخاص[١٤]، وبقي في وظائفه تلك حتى عام ١٩٢١ عمل باخلاص خلالها للسلطان عبد العزيز ال سعود[١٥]، بعدها عاد الى العراق ومكث في بغداد حتى عام ١٩٢٢، اذا سرعان ما استدعاه السلطان مرة اخرى واوكل اليه وظيفة جديدة تمثلت بادارة مديرية شؤون البلاد الخارجية[١٦]، لاسيما بعد اتساع رقعة ملكه وكثرة اتصاله بالاجانب، وعدم امتلاكه جهازا دبلوماسيا مستقلا في حكومة نجد ، هذا كان مقرها في مكة المكرمة وانشات لها مكاتب في جدة وكانت تمثل نجد والحجاز لدى الدول الخارجية بواسطة وكالات سياسية وقنصليات تحت اشراف عبد العزيز ال سعود نفسه، وضمت اربع شعب هي (شعبة سياسية، وشعبة ادارية ، وشعبة حقوقية ، وشعبة قنصلية)[١٧]، هذا عرف عبدالله الدملوجي -حينها- بالشيخ عبدالله بن سعيد، لانه اطلق لحيته ولبس العقال والكوفية والثوب العربي الفضفاض والعباءة[١٨].

ابتدأ عبد الله الدملوجي عمله بحضور مؤتمر المحمرة الذي انعقد في الخامس من ايار عام ١٩٢٢ ممثلا للسلطان عبد العزيز ال سعود والذي عقد برعاية واشراف بريطانيين[١٩]، من اجل وضع حد لغزوات القبائل النجدية على القبائل العراقية الساكنة قرب الحدود بين البلدين والتي كانت تؤدي الى انتشار الفوضى في البادية العراقية- النجدية، فضلا عن تحسين العلاقات العراقية- النجدية[٢٠]، غير ان ذلك المؤتمر فشل بسبب رفض عبد العزيز ال سعود لمقرراته والتي طالبته بعقد معاهدة ملزمة معه، ودفع تعويضات مالية للعراق عن الاضرار التي لحقت بعشائره جراء غزوات القبائل النجدية، وعليه تمت الدعوة من قبل السلطات البريطانية لعقد مؤتمر عد ملحقا لمؤتمر المحمرة اطلق عليه اسم (مؤتمر العقير) والذي انعقد خلال الفترة

(٢٨/تشرين الثاني- /٢كانون الأول عام ١٩٢٢)، حيث حضره عبد الله الدملوجي ايضا بصفته ممثلا لعبد العزيز ال سعود، وتمخض عنه وضع فكرة ايجاد (منطقة الحياد) بين كل من العراق والكويت ونجد بطول سبعة كليومتر، وحل مشكلة الحدود وتابعية العشائر فيما بينهما، وتم التوقيع على مقرراته[٢١].

في اذار عام ١٩٢٣، انتدبه السلطان عبد العزيز ال سعود بصفته ممثلا رسميا عنه الى العراق لمفاوضة الحكومة العراقية بشأن ايقاف هجمات العشائر العراقية على العشائر النجدية من جهة ، واعادة الحكومة العراقية عشائر شمر النجدية التي تمردت على سلطات نجد واتخذت من اراضي البادية العراقية مقرا ومنطلقا لهجماتها على القبائل النجدية داخل حدود اراضي نجد[٢٢]،وقد تمخض عن ذلك عقد مؤتمر الكويت في السابع عشر من كانون الأول من ذلك العام ، والذي كان من المقرر ان يستمر حتى الخامس

والعشرين من اذار عام ١٩٢٤، لكنه فشل في تحقيق اهدافه اثر الغزوات التي قامت بها القبائل النجدية على القبائل العراقية في الرابع عشر من الشهر ذاته[٢٣].

هذا وشهد عبد الله الدملوجي توقيع اتفاقية بحرة الموقعة بين الجانبين العراقي والنجدي في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٢٥،والتي حاول العراق من خلالها ايقاف غزوات القبائل النجدية الوحشية اتجاه القبائل العراقية[٢٤]، كما ساهم وحضر المفاوضات التي جرت بين السلطات البريطانية من جهة وممثلي عبد العزيز ال سعود من جهة اخرى في لندن عام ١٩٢٦ والتي كان عبد العزيز ال سعود يبغي من ورائها الحصول على الاعتراف البريطاني بنفوذه وسلطانه على نجد والحجاز وملحقاتها بعد ان ضم الاخيرة الى سلطته، وكان من نتائج تلك المفاوضات الحصول على الاعتراف البريطاني بسلطانه على تلك المناطق من خلال توقيع اتفاقية جدة عام ١٩٢٧[٢٥]، كما مثل مملكة نجد والحجاز وملحقاتها في مؤتمر سكة حديد المدينة المنورة الذي عقد في حيفا عام ١٩٢٨ والذي كان عبد العزيز ال سعود يبغي من خلاله ربط سكة حديد المدينة المنورة بشبكة السكك الحديدية في فلسطين والتي كانت ملكا للسلطات البريطانية انذاك، لكنه بفشل المؤتمر وشعور عبد الله الدملوجي بضعف نفوذه في بلاط عبد العزيز ال سعود نتيجة لفشل المؤتمر من جهة، وكثرة الدسائس والمكائد التي قام بها خصومه هناك من جهة ثانية، دفعه الى ارسال استقالته من مناصبه الى عبد العزيز ال سعود والتوجه الى لواء الموصل في العراق بدلا من التوجه صوب مملكة نجد والحجاز ، وذلك في التاسع عشر من ايلول عام ١٩٢٨[٢٦]، ويبدو ان هناك دافعا اخر دفعه للاستقالة الا وهو امتعاضه من تصرفات عبد العزيز ال سعود تجاه العراق، لاسيما عدم التزامه وتطبيقه لبنود الاتفاقيات التي سبق وان ابرمها مع الحكومة العراقية، ووضع حدا للخلاف بين البلدين[٢٧].

٣- ابرز الوظائف والمناصب التي تقلدها في العراق

بعد عودته للعراق رشح من قبل الحكومة العراقية لشغل عددا من الوظائف ، وشغل بعضها فعلا والتي سأستعرضها وفق تسلسلها التاريخي وكالاتي:-

في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٢٨ عين استاذا في جامعة اهل البيت برغبة من وزارة الاوقاف حيث كانت الجامعة تابعة لاشرافها[٢٨]، وفي الخامس من حزيران عام ١٩٢٩ عزمت الحكومة العراقية تعينه معتمدا لها لدى المفوضية الفرنسية في بيروت وكتبت الى السلطة الفرنسية لابداء رايها بالموضوع[٢٩]، وفي مطلع شهر كانون الأول عام ١٩٣٠ نشرت بعض الجرائد المحلية عن عزم الحكومة العراقية ترشيحه لتولي مهام قنصل العراق العام في مصر، مؤكدة بان وزارة الخارجية العراقية طالبت من مجلس الوزراء ترشيحه لتلك الوظيفة، او اسناده منصب وزارة الخارجية ذاتها[٣٠]،وبالفعل صدرت ارادة ملكية بالرقم(٥٠) في التاسع عشر من شباط من العام ذاته بإسناده وظيفة قنصل العراق العام في مصر[٣١].

وهنا لابد من الاشارة الى ان سبب ترشيحه لشغل احدى تلكما الوظيفتين جاء بسبب ثقافته ومعرفته وخبرته في ادارة الشؤون الخارجية التي اكتسبها منذ ان شغل ونصب وزير الخارجية لدى سلطان نجد والحجاز فضلا عن كونه مستشاره الشخصي من جهة، وللعلاقة الوثيقة التي كانت تربطه برئيس الحكومة العراقية انذاك (نوري السعيد) [٣٢] ،منذ اذ كانا في استانبول وانتمائهما الى جمعية العهد التي سبق الاشارة اليها، وهروبهما سوية من بطش العثمانيين والالتجاء الى البصرة عند طالب النقيب[٣٣]، فضلا عن ان نوري السعيد نفسه كان يشغل منصب وزير الخارجية ايضا في الحكومة التي شكلها في الثالث والعشرين من اذار عام ١٩٣٠[٣٤]، ومهما يكن ، فبعد تعينه في تلك الوظيفة قدم طلبا الى وزارة الخارجية للحصول على اجازة لمدة عشرة ايام للتوجه للواء الموصل بقصد انهاء بعض اعماله الشخصية بغية التفرغ لوظيفته الجديدة[٣٥].

في التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٩٣٠ صدرت ارادة ملكية باسناده منصب وزارة الخارجية العراقية[٣٦] ،وبذلك عد اول وزير للخارجة مستقل، وشغل منصبه أصالة وليس وكالة كما شغلها الذين سبقوه [٣٧]، هذا وقبيل اسناده المنصب واجه ترشيحة معارضة من قبل سلطان نجد عبد العزيز ال سعود، وادى الى احراج العلاقات العراقية- النجدية، الامر الذي دفع برئيس الوزراء العراقي نوري السعيد للتوجه بزيارة رسمية الى جدة في نيسان عام ١٩٣٠، حيث استطاع خلالها تسير الامور وانهاء الاعتراض على استيزاره[٣٨] ، وفي الأول من تشرين الثاني من العام ذاته انتخب عضوا في مجلس النواب العراقي لدورته الثالثة ممثلا عن لواء الموصل[٣٩].

في الرابع من تموز عام ١٩٣١ تولى مهمة ادارة وزارة المالية وكالة حتى التاسع والعشرين من ايلول من العام ذاته بالاضافة الى مهمامة ادارة وزارة الخارجية التي بقي يديرها حتى تقديم الحكومة استقالتها في التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٩٣١[٤٠]، وفي الثالث عشر من تموز عام ١٩٣٢ صدرت ارادة ملكية بتعينه مديرا عاما للصحة[٤١]، وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني من العام ذاته قرر مجلس الوزراء تعينه عضوا في مجلس الانضباط العام مع البقاء في وظيفته السابقة[٤٢]، وفي الحادي والعشرين من شباط عام ١٩٣٤ صدرت ارادة ملكية بالرقم(٥٦) بتعينه وزيرا للخارجية ضمن حكومة (جميل المدفعي)[٤٣] (الثانية) التي تشكلت انذاك[٤٤]، غير انه لم يبق طويلا في منصبه اذ قدم استقالته يوم الثالث عشر من تموز من العام ذاته، كونه لم ينتخب عضوا في احد مجلسي الامة العراقي(النواب او الاعيان) خلال المدة القانونية اللازمة والبالغة ستة اشهر من تاريخ التنصيب[٤٥]، وقد وافق مجلس الوزراء على طلب الاستقالة في الثامن عشر من الشهر ذاته[٤٦]، ليعود بعدها لشغل وظيفته السابقة بصفته مديرا عاما للصحة[٤٧].

في الخامس عشر من تموز عام ١٩٣٧ صدرت ارادة ملكية بالرقم(٣٦٧) بتعينه رئيسا للتشريفات الملكية [٤٨]، وقد جاء ذلك التعيين برغبة من الملك غازي[٤٩] الذي عهد فيه الثقة والكفاءة[٥٠]، وفي

العشرين من الشهر والعام ذاتيهما اسندت وكالة رئاسة الديوان الملكي ،فضلا عن توليه وظيفة السكرتير الخاص للملك نفسه[٥١]، وقد اوفد في هذه الفترة الى تركيا بصفته مبعوث الملك الشخصي للنيابة عنه لحضور مراسيم تشيع جثمان الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك[٥٢] ، في الحادي والعشرين من اب عام ١٩٣٨ قدم طلبا لمنحه اجازة اعتيادية لمدة ستة واربعون يوما وقد حصلت موافقة الديوان الملكي عليها ، وقد باشر بوظيفته ثانية يوم الخامس من تشرين الأول من العام ذاته، ثم ما لبث ان قدم يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٣٩ طلبا اخر رام فيه الحصول على اجازة اخرى مدتها مائة وعشرون يوما[٥٣] ،ثم اعقبهما بتقديم استقالته في الثاني عشر من شباط عام ١٩٣٩[٥٤]، لاسيما بعد ان صدرت ارادة ملكية بالرقم (٨٠) بتعينه رئيسا للجنة مكافحة الملاريا والامراض المستوطنة في التاسع من شباط من العام ذاته وباشر مهامه الجديدة في التاسع عشر منه[٥٥].

شغل منصب وزير الخارجية للمرة الثالثة في حكومة نوري السعيد(السادسة) التي تشكلت في التاسع من تشرين الأول عام ١٩٤١[٥٦]، حيث تم اسناده المنصب في الثامن من شباط عام ١٩٤٢[٥٧]، وفي الخامس عشر من نيسان من العام ذاته تقدم بطلب اجازة مرضية، ثم اعقبها بتقديم طلبا باستقالته من منصبه مرفقا معه تقريرا طبيا يؤكد حاجته للعلاج والاستراحة مدة لاتقل عن الشهرين[٥٨].

انتخب عضوا في مجلس النواب العراقي (للمرة الثانية) لدورته الحادية عشرة ممثلا عن لواء الموصل[٥٩]،وتكرر انتخابه (للمرة الثالثة) في المجلس ذاته لدورته الثانية عشرة ممثلا عن لواء الموصل ايضا[٦٠]، لكنه استقال من عضويته بعد مرور مدة من الزمن اثر تعينه سفيرا للعراق في طهران وذلك في الثامن والعشرين من شباط عام ١٩٥٠[٦١]، هذا وعد اول سفيرا للعراق هناك[٦٢]، وفي الثاني عشر من تموز عام ١٩٥٢ شغل منصب وزير المعارف ، وبقي في منصبه حتى الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام ذاته[٦٣]، وفي الرابع والعشرين من ايار عام ١٩٥١ تمت احالته على التقاعد[٦٤] ،بعدها لم يظهر له أي نشاط سياسي او اداري حتى صدور ارادة ملكية بالرقم(٥٦) في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٥٧ بتعينه سفيرا في وزارة الخارجية العراقية من الدرجة الأولى الخاصة وبقي في وظيفته تلك حتى سقوط النظام الملكي في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨[٦٥]، هذا ولم يظهر أي نشاط اذ اعتكف الحياة السياسية لاسيما بعد سقوط النظام الملكي من جهة واصابته بمرض سرطان الامعاء من جهة اخرى والذي اضطره للسفر للعلاج في كلا من النمسا والولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٧٠، وقد عاد الى بغداد في تشرين الثاني عام ١٩٧١ حيث تدهورت حالته الصحية وتوفى فيها في الثاني من كانون الأول من العام ذاته ونقل جثمانه الى الموصل حيث دفن في مقبرة اسرته[٦٦].

المبحث الثاني:-

دوره في مجلس النواب العراقي:- (الدورة الانتخابية الثالثة)

عزز عبد الله الدملوجي مكانته السياسية اثر خوضه الانتخابات البرلمانية العراقية الجارية انذاك والفوز فيها ممثلا عن لواء الموصل ولثلاث دورات منها،(الدورة الانتخابة الثالثة والدورتين الانتخابيتين المتتاليتين الحادية عشرة والثانية عشرة)، والتي نوقش خلالها العديد من مشاريع القوانين والتصويت على لوائح قانونية ،و تصديق عددا من الاتفاقيات الدولية ، وقد عكست مواقفه داخل ذلك المجلس عن الكثير من التوجهات الحكومية الرسمية في ميدان السياسة الخارجية و توضيحه لعدد من انجازات وزارة الخارجية العراقية واهم تشكيلاتها الادارية لاسيما في كونه شغل منصب وزير خارجية العراق، وذلك من خلال اجابته على تساؤلات بعض اعضاء مجلس النواب ، كما عكست ايضا عن توجهاته وارائه الشخصيةتجاه عددا من القضايا المهمة كالسياسة والاقتصاد،وعليه سأستعرض أهم ما أداه النائب والوزير عبد الله الدملوجي في ذلك المجلس وكالاتي :-

أ- الاجتماع الاعتيادي الأول:-

كان احد المؤيدين لتصديق لائحة قانون التعرفة الكمركية لسنة ١٩٣٠ التي تضمنت زيادة الرسوم من ١-٥ % على بعض المواد الاستهلاكية والكمالية مثل الملبوسات الجلدية ، والاسلحة والعتاد والسجاد والاثاث وكافة المشروبات الكحولية والعطورالمستوردة ، وذلك بهدف حماية وتشجيع المنتج المحلي[٦٧] ، كما ايد لائحة قانون تصديق المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا في الثلاثين من حزيران عام ١٩٣٠ والتي رفض تصديقها العديد من النواب خلال مناقشة بنودها[٦٨]، وعلى الرغم من تاييده للائحتين المذكورتين وحصول مناقشات حادة من قبل بعض النواب تجاههما غير اني لم اجد له أي ابداء للرأي فيهما اوتوضيحه اسباب تاييده لهما ولبنودهما.

في احدى الجلسات وجه له سؤال من قبل احد نواب لواء الدليم[٦٩] بصفته وزيرا لخارجية العراق حول مدى مشروعية قيام بعض القناصل الاجانب في العراق من استغلال نفوذهم الوظيفي في امور شخصية (زراعية- تجارية)، وهل يجوز لهم التجول بين العشائر مع رفع علم بلادهم على سياراتهم الشخصية مستفيدين من حصانتهم الدولية ضد الفلاح العراقي[٧٠]؟ فاجاب بعدم جواز استعمال أي قنصل لنفوذه الوظيفي في امور شخصية ، وعدم جواز تجوله بين العشائر ورفع علم دولته واستغلاله حصانته الدولية ضد الفلاح العراقي، مشيرا الى انه اخذ بالتحقق من تحركات القناصل وانه في حالة وجود هكذا حالة فانه سيقوم بتقديم احتجاجا الى القنصليات التابعين لها ، وفي حالة تكرارها فأنه سيقدم احتجاجا اخر للقنصليات ذي لهجة شديدة [٧١].

اثناء قراءة تقرير(لجنة امور الادارة والسياسة) المتعلق بشأن لائحة قانون انضمام العراق الى (اتفاقية الافيون) والبروتوكول الموقع فيها بجنيف في التاسع عشر من شباط عام ١٩٢٥، حث وزير الخارجية (عبد الله الدملوجي) اعضاء المجلس على المصادقة عليهما كون استخدام تلك المادة المخدرة اخذ بالتزايد بين ابناء الشعوب، ونتيجة لخطورتها قررت مختلف حكومات الدول وبضمنها العراق في ذلك

المؤتمر تحديد انتاجها وصرفها واستعمالها دوليا، لاسيما وان العراق يقع ضمن طريق تجارة الهند التي تعد مركزا لانتاجها ، ومتاخما لايران التي تعد المخزن الاساسي لتجارتها وذلك بهدف تقليل استخدامها ومنع انتشارها بين ابناء الشعب وتجنب شر ويلاتها ، هذا ورحب اعضاء المجلس بتصديق المعاهدة التي عدوها من مقدمات اشراك العراق في التعاون الانساني لمكافحة المخدرات، وتحديد زراعتها واستعمالها للمجالات الطبية حصرا، كما شكر وزير الخارجية اعضاء المجلس لتفهمهم اهمية المعاهدة مؤكدا بان الحكومة تراقب بيع الافيون وحصر بيعه بثلاث او اربع اشخاص من الصيدلانيين، وان المراقبة تتم عن طريق دائرتي الكمارك والشرطة، مؤكدا في الوقت ذاته بانه يستحيل على الدولة ان تمنع استيراده ومراقبته بشكل دقيق، لان المراقبة تكلف الدولة مبالغ باهضة، ووعد ببذل كافة الجهود من اجل تخفيف وباء تلك المادة وحصر بيعها بالصيدلانيين فقط على ان يراقبوا من قبل دائرة الشرطة مراقبة شديدة، وعليه فقد كان لكلام وزير الخارجية هذا الاثر الفعال في نفوس معظم اعضاء مجلس النواب الحاضرين تلك الجلسة حيث سارعوا بالمصادقة على تلك اللائحة[٧٢].

في احدى الجلسات واثناء مناقشة تقرير (لجنة امور الادارة والسياسة) المتعلق بلائحة قانون شعار الدولة العراقية لسنة ١٩٣٠،اشار وزير الخارجية بان لكل دولة شعارها الخاص بها، يتضمن رموزا واشارات ورسوما ترمز لمعتقداته وتاريخه، ، لذلك فانه سبق وان تقدم بلائحة قانونية الى تلك اللجنة بذلك الخصوص ومشيرا فيها الى ضرورة ان يحوي العلم العراقي على الوان علم الثورة العربية ، ولونا ازرقا فاتحا ونجمتان وسبع سنابل حنطة،مذكرا بان مسألة وضع شعار للدولة العراقية سبق وان اشتغلت فيها وزارات سابقة واشبعت بحثا وتدقيقا، وعرض رسمه على فنانين اوربيين وان الحكومة تكبدت مصاريف باهضة حتى وصل الى هذا الانموذج، لذا طالب اعضاء المجلس المصادقة على اللائحة لاسيما وان لجنة امور الادارة والسياسة وافقت عليها واوصت اعضاء المجلس بقبولها، وبالفعل تمت المصادقة عليها[٧٣].

كان من المساندين لتعديل لائحة قانون رقم(٣٧) لسنة ١٩٣٠ المتعلق بتخويل وزير المالية بتسليف المزارعين (انتين)[٧٤] عن كل غالون من نفط الوقود الذي يبتاعونه من شركة نفط خانقين المحدودة لتشغيل المضخات الزراعية، وان يدفع (٥٠%) من هذه السلفة الى الشركة نقدا[٧٥]، كما ساند تصديق لائحة قانون انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية للبرق اللاسلكي الموقع عليها في واشنطن في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٧، والتي خولت ملك العراق اجراء مايقتضيه من الترتيبات اللازمة لانضمام العراق الى تلك الاتفاقية والتي اقرت بالاغلبية المطلقة[٧٦].

مكا ايد تصديق لائحة قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم(٥٢) لسنة ١٩٢٧ بالقانون الجديد لسنة ١٩٣٠ التي اشارت الى تخفيض نسبة ضريبة الدخل على الموظفين العراقيين من اربعة الاف روبية الى الفي روبية، وذلك بعد ان فرضت ضرائب على الموظفين والشركات الاجنبية العاملة في العراق بنسبة من

٣% الى ٩% ، والذي اسهم بمعالجة الازمة المالية بشكل فعال انذاك، كما ظهر اسمه ضمن الموافقين على لائحة قانون تخفيض الرواتب والمكافئات التقاعدية(المنصوص عليها في قانون التقاعد المدني والعسكري بالرقمين ١٠ و١٢ لسنة ١٩٣٠)، بقانون سنة ١٩٣٠ الجديد الذي اقر بتخفيض الرواتب والمكافئات التقاعدية بنسبة لاتتجاوز ٥% على كل مائة روبية[٧٧]، وايد ايضا تصديق لائحة قانون تنزيل خاص من ضريبة واجرة اراضي الدولة لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية للاراضي التي تسقى عن طريق مضخات رفع المياه، والتي شملت تلك التخفيضات ايضا كل المحاصيل التي تنتج من تلك الاراضي كالتمور والمحاصيل الشتوية وبنسب مختلفة[٧٨].

كان احد المؤيدين لتشجيع المشاريع الصناعية والانشائية في العراق من خلال حثه اعضاء المجلس على المصادقة عددا من اللوائح القانونية التي تخدم تلك الجوانب كلائحة قانون الغاء الرسوم الكمركية على جميع المواد والعدد الواردة للعراق(عدا المواد الغذائية) للسيارات والموتورسيكلات والمواد المستوردة من قبل شركة (راندل وباالمروتيتون البريطانيتين)، او من قبل أي شخص يتولى اعمال مسح خط السكة الحديدية من بغداد الى حيفا، بهدف تشجيع وتسريع انشاء ذلك الخط[٧٩]،ولائحة قانون الغاء الضرائب على مادة (المصارين) المهمة والداخلة في مجال الصناعات الطبية لسنة ١٩٣١، ولائحة قانون انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية المتعلقة بتنظيم الملاحة الجوية الموقع عليها في باريس في الثالث عشر من تشرين الأول عام ١٩١٩، حيث تم تخويل ملك العراق اجراء ما يلزم لانضمام العراق اليها[٨٠].

نوقش في الجلسة الثانية والاربعون تقرير (لجنة الامور المالية) بشأن الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣١ المالية، والتطرق بشكل اساسي فيها لميزانية وزارة الخارجية، والتي كان من المفترض رصد مبلغ(٤٦٣٢٠ روبية) لسد رواتب موظفيها،لكن الجلسة شهدت مناقشات بشانها اذ اشار احد نواب لواء الدليم[٨١] الى ان وزارة الخارجية فيها تشكيلات جديدة لا توافق المصلحة العامة، ومؤكدا بان اعضاء المجلس طالبوا تعيين سكرتيرا للوزارة غير ان الوزارة عينت مديرا عاما براتب باهض ليس له لزوم، فضلا عن السماح للاخير باعطائه حق تدريس ساعة في اليوم في مدرسة الحقوق مع تاكيد مجلس النواب المسبق على ضرورة القضاء على الوظائف الاضافية او اعطائها الى موظفين جدد، مطالبا وزير الخارجية بإيضاح تلك المسالة، كما طالب ايضا الوزير ببيان الواردات المتأتية من قنصليات العراق في كل من كرمنشاه والمحمرة ومصر ،وهل ان الوزارة عازمة على فتح قنصليات أخرى في بيروت واستانبول؟ وهل توجد ضرورة لفتحها؟ وهل لها واردات تسد مصاريفها، أم إن فتحها يأتي من باب المظاهر فقط[٨٢]؟

فأجابه الوزير بالاتي:- ان تعيين مدير عام لوزارة الخارجية ليس بالامر الحديث،بل كان يشغل هذه الوظيفة منذ مدة مدير عام، اما بشان اقتراح اللجنة الغاء وظيفة إحلال سكرتير محلها، فان ذلك يصعب من مهمة السكرتير في ادارة شؤون الوظيفة لانه يتطلب معرفة كبيرة في مهام ووظائف الوزارة والتي تفضل استخدام الموظف النشيط القدير بفارق زهيد في الراتب ، اما اعطائه الحق في تدريس مادة(حقوق

الدول) في مدرسة الحقوق فان الموظف نفسه كان يدرس تلك المادة قبل عمله في وظيفته الجديدة، وان الوزارة وجدت انه من الخطأ حرمان المدرسة من تدريساته لاسيما وانه يعطي تلك الدروس في غير ساعات الدوام التي يشغلها في الوزارة أي انه يعطي محاضراته صباحا وياتي للوزارة قي الوقت المعين لدوام موظفي الحكومة، مؤكدا بان تصرف الوزارة ليس بدعة منها بل ان هناك العديد من الوزارات تعمل بذات النهج ، أي انها تسمح لبعض الموظفين الفنيين من العسكريين او الاطباء او الحقوقيين باعطاء المحاضرات في الكليات والمدارس لئلا تحرم البلاد منهم(٨٣).

اما بخصوص واردات بعض القنصليات فقد اكد بان قنصلية العراق في كرمنشاه تاتي بواردات قيمتها(٢٥٠٠٠)روبية سنويا، ونيابة قنصلية المحمرة تاتي بواردات قيمتها(١٤٠٠٠) روبية سنويا، وكذلك باقي القنصليات، كما لفت اعضاء المجلس الى عدم النظر عند فتح القنصليات من الناحيتين التجارية والاقتصادية،بل ان التمثيل الدبلوماسي هو رمز الاستقلال سواء كان التمثيل قنصلي او سياسي، وهو مظهر من المظاهر الحسنة للبلاد الذي يظهرها بمظهر مستقل في الخارج، كما اكد بان القنصليات والمفوضيات فضلا عن مظاهرها تلك فانها تقوم بوظيفة شريفة وهي حفظ وحماية حقوق الرعايا العراقيين في الخارج سواء ان كانت حقوقا تجارية او سياسية او ادارية او غيرها، كما تقوم في الوقت ذاته باعطاء الحكومة بعض المعلومات والتقارير التي من شانها ان تنور الحكومة فيما يتعلق بتلك الدول من حيث سياستها او تجارتها وغيرها من المعلومات والتي يتطلب من حكومتنا الاطلاع عليها من وقت لاخر، وفوق كل ذلك فان وارداتها تسد كل النفقات التي تصرف عليها،وبخصوص فتح قنصليتين في بيروت واستانبول، فقد اكد على ضرورة فتح الأولى من اجل المحافظة على حقوق الرعايا العراقيين هناك سواء اكانت اقتصادية ام ثقافية ام علمية، فضلا عن ان موظف القنصلية المزمع فتحها هناك سيلقى على عاتقه ايضا ليكون مراقبا لهيئة التدريس هناك ولطلاب البعثات العلمية الموجودة في سوريا، فضلا عن واجبات اخرى، مؤكدا بان تلك القنصلية ان فتحت فسوف تقوم بسد نفقاتها من وارداتها الكثيرة، اما بخصوص قنصلية استانبول فانه اشار نها ستفتح في المستقبل(٨٤).

هذا ووجهت له عددا من الاسئلة من قبل احد نواب لواء المنتفك (٨٥) حول تبيان المنافع الحقيقية التي تاتي من فتح القنصليات والممثليات مقابل المبالغ الكبيرة التي تصرف عليها، وحول عده تشكيلات وزارة الخارجية حلقة زائدة ترهق ميزانية الدولة في الوقت الذي لاتسمح فيه حالة البلاد الاقتصادية بذلك مؤكدا على مدى اهمية وفائدة وجود وظيفة مدير الخارجية، فاجاب الوزير بان هذه الوظيفة لاتشبه أي وظيفة اخرى لان وزارة الخارجية امرها دقيق، وان معاملاتها تزداد بشكل كبير، وان كتابا واحدا يصدر من هذه الوزارة يتطلب تدقيقا وتمحيصا طويلين، لانه ربما تطالب الحكومة بعد مدة من الزمن بتفسير كلمة ما وردت في الكتاب، مشيرا الى احصائية بعدد الكتب الواردة والصادرة عن الوزارة وكالاتي:-

السنة	عدد الكتب الواردة	عدد الكتب الصادرة	نسبة الزيادة
١٩٢٨	----------	١٣٨٠	
١٩٢٩	٥٦٩١	٢٥٩٩	%٥٠
١٩٣٠	٦٥٠٠	٤٤٢٥	%٥٠

مؤكدا ايضا بان الوزارة لا يمض عليها اسبوع الا وتاخذ رزمة من الكتب من عصبة الامم والتي لها ثلاث مفوضيات في الخارج وبضعة قنصليات، وان الوزارة تخابرعدة سفارات ومفوضيات وقنصليات ودور تمثيل وغير ذلك من المسائل الدقيقة، وعليه تسائل الا يحق لها استخدام مدير خارجية براتب (٨٠٠) روبية بدلا من سكرتير براتب(٦٠٠) روبية، في الوقت الذي لايوجد في الوزارة غير الوزير وثلاث كتاب وادا منهم من الدرجة الثانية واثنان من الدرجة الثالثة وكاتب على الالة الطابعة وفراشان، مشيرا بان الحكومة التي تطلب الاستقلال يجب ان لا تستكثراضافة تلك الوظيفة الى كوادرها الوظيفية الضئيلة، واذا اردنا التقدم يجب علينا وضع تشكيلات قوية داخل المملكة[٨٦].

وعند اقتراح احد نواب لواء الديوانية[٨٧] حول امكانية تعيين سكرتيرا من خريجي مدرسة الحقوق براتب (٦٠٠) روبية ليحل محل وظيفة مدير عام وزارة الخارجية، رفض الوزير ذلك الاقتراح بشدة مؤكدا على وجوب استحداث تلك الوظيفة والغاء وجود وظيفة سكرتير، وامام هذا الاصرار وافق اعضاء المجلس على توفير المخصصات المالية للوظيفة الجديدة ، كما اشار الوزير في الجلسة ذاتها مجيبا على تساؤلات بعض النواب بشان العلاقات التجارية بين العراق وتركيا من جهة وبين العراق وايران من جهة ثانية مؤكدا بان مسالة عقد معاهدة تجارية مع تركيا هي في اطار البحث لاسيما وان العراق يصدر اليها كميات كبيرة من التمور، اما مع ايران فان علاقاتنا الاقتصادية والتجارية كثيرة جدا لاسيما في مجال الترانسيت، والحكومة العراقية فوضت مفوضها الذي سيصل الى طهران عقد اتفاقية تجارية مع ايران تصون حقوق البلاد التجارية[٨٨]، كما استطاع الاجابة على عدد من الاسئلة التي وجهها لع عددا من نواب المجلس، اذ وجه له سؤالا من قبل احد نواب لواء الموصل[٨٩] حول مسالة عقد اتفاقية تجارية مع تركيا، وهل تاخذ بنظر الاعتبار مسالة تجارة الاغنام والمراعي بين البلدين؟ فاجاب الوزير بان تلك الاتفاقية في طور البحث، وان وزارة الخارجية قد انهت كل المسائل المتعلقة بها لاسيما وانها اكدت على الجانب الاقتصادي بخصوص تجارة التمور الى تركيا، وقد ارسلت هذه الاتفاقية الى وزارة المالية لتدقيق بنودها بالشكل الذي يضمن حقوق العراق الاقتصادية والتجارية، هذا وشكر النائب الوزير على اجابته[٩٠]، شهدت احدى جلسات المجلس مناقشات حادة حول موضوع قطع ايران لمياه نهر مندلي والاضرار التي لحقت بالعراق عامة واهالي مندلي خاصة نيجة لذلك، وقد وجه احد نواب لواء ديالى[٩١] سؤالا الى وزير الخارجية حول الاجراءات التي اتخذتها الوزارة؟ فاجاب الوزير بان هذه المشكلة توارثتها الحكومات العراقية

منذ امد بعيد دون ايجاد حلولا لها،اما الان فان السفارة العراقية في طهران فتحت حديثا وان سفير العراق هناك قدم قبل فترة اوراق اعتماده للبلاط الشاهاني قبل يومين وباشر أعماله، وعليه تم تحويل القضية بجميع ملفاتها الى الوزير المفوض هناك، وقد طالبناه بالقيام بكل مايلزم من اجل انهاء تلك القضية بالشكل الذي يرضي جميع الاهالي هناك لاسيما المزارعين منهم، مع تامين احتياجاتهم المائية، هذا ووعد الوزير بحل القضية، غير ان النائب نفسه رد بالقول ((بان جميع الحكومات السابقة وعدت بحل هذه القضية لكنها لم توف بوعودها، لاسيما وان جذورها تعود الى عام ١٩١٣حينا جاءت هيئة الحدود واعطت هذه الاراضي التي تمر بها المياه الى ايران وتركت لاهالي مندلي نصف المياه الموجودة هناك، غير ان الحكومات الايرانية لم تراع حقوق حسن الجوار، وجدد مطالبته الوزير بحسم المسالة بسرعة لاسيما مع اقتراب حلول فصل الصيف))، فاجاب الوزير بان الحكومة تقدر الموقف الحرج في مندلي مؤكدا بانها مهتمة في حل هذه المسالة بروح ودية مع الحكومة الايرانية وفق روابط الصداقة وعلاقات المصالح المشتركة، غير ان النائب كرر مطالبته بحل المسالة بسرعة وعدم تركها للوزير المفوض في ايران، وان تطلب الامر ارسال قائمقام قضاء خانقين الى ايران للبت فيها لانه على دارية تامة وتفصيلية بالموضوع[٩٢].

في الجلسة الرابعة والستون قدم عبد الله الدملوجي بصفته وزيرا للخارجية تقريرا مفصلا لمجلس النواب عن لوائح قانونية حول مجموعة من معاهدات(الصداقة بين العراق والحجاز ونجد وملحقاتها)، و(الصداقة بين العراق وشرقي الاردن)، و(معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومصر)، حاثا فيه اعضاء المجلس على ضرورة الاسراع في تصديقها، ومؤكدا فيه ايضا على اهميتها وفوائدها للعراق لاسيما وانها تزيد من قوة الصلات بين العراق وتلك الحكومات التي يرتبط العراق بها منذ القدم من نواحي التاريخ والدم واللغة والقومية، وعادها بانها الخطوة العملية الواسعة نحو الامام وانها ثمرة الجهود المضنية التي قام بها زعماء البلاد العربية ورجال هذه الدولة من اجل توحيد الكلمة والتفاهم والتكاتف والتحالف بينهم، وقد كانت لكلماته تلك الاثر في اقرار تلك المعاهدات رغم المناقشات الحامية اتجاهها من قبل بعض نواب المجلس[٩٣].

كما اجاب على سوال وجهه له احد نواب لواء الحلة[٩٤] حول موضوع تخلي قسما من ابناء العراق المهاجرين الى دولا اجنبية عن جنسيتهم العراقية لاسباب مختلفة، وحرمانهم من حقهم الطبيعي والثابت لهمو اضطرارهم للتجنس بجنسيات اجنبية ، متسائلا عن دور وزارة الخارجية اتجاه تلك الحالات، وهل لديها نية لتعديل قانون الجنسية العراقية بالشكل الذي يضمن حقوقهم[٩٥]؟ قائلا:-((ان المادة السابعة من قانون الجنسية العراقية نصت على (ان من كان خارج العراق بتاريخ ٧/اب/١٩٢٧)، لايمكن ان ينال الجنسية العراقية ما لم يحضر للعراق قبل ذلك التاريخ، وان المادة ذاتها تخول من ولد في العراق وبلغ سن الرشد تقديم طلبه الى السلطات المختصة في الحكومة ويبدي فيه رغبته بتسجيل نفسه عراقيا،

مشيرا الى ان الاشخاص الذين ولدوا في الخارج من ابوين عراقيين قبل ذلك التاريخ وبلغوا سن الرشد، فيجوز لهم التمتع بالجنسية العراقية طالما رغبوا فيها وقدموا طلبا بذلك للحكومة العراقية، مؤكدا بان الحكومة اخذت بعين الاعتبار لايجاد مخرجا قانونيا للاشخاص الراغبين بالتجنس بالجنسية العراقية وهم خارج البلاد في الوقت الحالي))، هذا وشكر عددا من النواب الوزير على تفصيل اجابته على الاسئلة مطالبين في الوقت ذاته بضرورة ان يتضمن تعديل القانون المذكور باضافة مادة قانونية تسمح باسقاط الجنسية العراقية عن كل من يرتكب جريمة ضد سلامة الحكومة او سلامة البلاد لانه يخل بالامن الداخلي والخارجي، وبدوره شكر الوزير اعضاء مجلس النواب لاهتمامهم بذلك الموضوع ، وطالب الحكومة الاخذ بنظر الاهتمام ودراسة الموضوع دراسة وافية ووضح الحلول الناجحة له وبالشكل الذي يضمن مصلحة العراقيين الساكنيين خارج العراق[٩٦].

هذا وفي الثالث والعشرين من ايار عام ١٩٣١، عقد مجلس النواب اولى جلساته (غير الاعتيادية) من اعمال هذا الاجتماع من الدورة الانتخابية ذاتها[٩٧] ، التي واستمرت ست جلسات فقط ، ومع بدأ اعمال الجلسة الخامسة منه استأذن وزير الخارجية عبد الله الدملوجي، رئيس مجلس النواب (جميل المدفعي) للحديث فسمح له، وحينها زف خبرا مفاده نجاح جهود الحكومة العراقية عامة ، وجهود الملك فيصل (الأول)[٩٨] والوفد العراقي لليمن[٩٩] خاصة ،بالتحاق اليمن بركب المعاهدات العربية المعقودة مع المملكة العراقية، من خلال توقيع الملك فيصل (الأول)، لاول اتفاقية صداقة بين البلدين، وقدعد اعضاء مجلس النواب ذلك الخبر (بالمفرح) الامر الذي دفعهم للنهوض من اماكن جلوسهم والتصفيق تيمنا بذلك الخبر[١٠٠].

ب- <u>الاجتماع الاعتيادي الثاني :-</u>

حينما بدأت اعمال هذا الاجتماع [١٠١] كان عبد الله الدملوجي قد غادر منصبه بصفته وزيرا للخارجية منذ التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٩٣١- كما وضحنا في المبحث الأول- وبصفته نائبا فانه كان احد الموقعين على عددا من اللوائح القانونية التي تعزز علاقات العراق بعدد من الدول المجاورة كلائحة قانون تصديق معاهدة الصداقة المنعقدة بين العراق واليمن في صنعاء، وذلك في الحادي عشر من ايار عام ١٩٣١[١٠٢] ،ولائحة قانون انضمام العراق الى معاهدة (نبذ الحرب)، الموقع عليها في باريس في السابع والعشرين من اب عام ١٩٢٨، والتي خولت ملك العراق صلاحية اتخاذ الاجراءات الازمة لانضمام العراق لتلك المعاهدة[١٠٣]، ولائحة قانون اتفاقية الاقامة بين العراق وتركيا الموقع عليها في انقرة في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٣٢، وتصديق لائحة قانون معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وتركيا الموقع عليها في انقرة في التاريخ ذاته، ولائحة قانون المعاهدة التجارية بين العراق وتركيا الموقع عليها في انقرة ايضا في العاشر من كانون الثاني عام ١٩٣٢[١٠٤].

اثناء مناقشة ابواب لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ المالية لاسيما الباب المتعلق بوزارة الخارجية ، انتقد النائب عبد الله الدملوجي ضعف التخصيصات المالية لتلك الوزارة، مشيرا بانه تفاجيء من بقاء المبالغ المالية المخصصة لها كما كانت في موازنة عام ١٩٣١ المالية رغم ما للوزارة من اهمية كبرى، لكثرة اشغالها ولكونها المرجع الوحيد لاربع ممثليات في الخارج وبضع قنصليات، فضلا عن كونها المرجع الوحيد ايضا لعدة قنصليات لدول اجنبية- حسب وصف النائب-، وقد استشهد عن كثرة اعمال الوزارة بكثرة الكتب الواردة والصادرة الى ومن تلك الوزارة وفق الجدول الاتي:-

السنة	عدد الكتب الواردة	عدد الكتب الصادرة	نسبة الزيادة
١٩٣٠	٦٥٠٠	٤٤٢٥	%٥٠
١٩٣١	٨٥٠٠	٦٨١٢	%٧٥
كانون الثاني – ١٥/ اذار/١٩٣٢	٢٢٢٤	------	

وهنا اكد النائب بان معدل مايرد ويصدر من تلك الوزارة يبلغ (٦٠) كتابا يوميا، متسائلا:- اي وزارة تصدر هكذا كتبا في اليوم الواحد ، مع ان تشكيلاتها لاتتعدى الوزير الذي يمضي اكثر اوقاته في مجلس النواب وفي مجلس الوزراء، ومديرا عاما ، وملاحظا براتب مقداره(٢٥٠) روبية، وكاتبين بسيطين؟ وطالبا في الوقت ذاته بضرورة توسيع تشكيلات الوزارة لتضم ثلاثة اشخاص مسؤولين، ومؤكدا على ان الكتب التي تصدرها الوزارة لاتشبه الكتب التي تصدرها اية دائرة اخرى، وهي تحتاج الى دقة وتمحيص لان أي خطأ فيها فيه مسؤولية كبيرة تتحملها الدولة والوزارة، كما اثار استغرابه وتعجبه من تقرير لجنة الامور المالية في مجلس النواب التي اوصت في تقريرها بحذف قنصليتي العراق في المحمرة، وكرمنشاه ،على ان يقوم بوظائفهما تجار عراقيون من الساكنين هناك وهم اناس غير مسؤولين ، في الوقت الذي يتطلع فيه العراق لنيل استقلاله التام ، فضلا ما للجارة ايران من عشرة مراكز للتمثيل الدبلوماسي في العراق من البصرة الى راوندوز،ووضعها تسع قنصليات اخرى في بعض المتصرفيات العراقية البعيدة وعند الحدود، اما العراق فليس لديه في ايران سوى قنصلتين ، مطالبا وبشدة عدم الغاء القنصليتين المذكورتين، وتوليهما من قبل انلس مسؤلون يمثلون البلاد تمثيلا حقيقيا، لاسيما وان العراق يرتبط واياها بمسائل اقتصادية وتجارية وعلاقات ودية وسياسية، مذكرا بان واردات تلك القنصليتين تجاوز ال(٣٠) الف روبية خلال العامين الماضيين(١٩٣٠، ١٩٣١) مع قلة التجارة فيهما ، وقلة الواردات التي اقتصرت على رسوم التاشير على جوازات السفر، لذلك جدد مطالبته الحكومة على ضرورة توسيع تشكيلات الوزارة، لاسيما وانها تمثل سياسة البلاد الخارجية، ويجب ان تاخذ مكانتها التي تستحقها من الاهتمام والاعتبار بين

الدول الخارجية، وذا وحظيت ارائه ومطالباته بتاييد عدد كبير من اعضاء مجلس النواب فضلا[١٠٥]،عن وزير الخارجية جعفر العسكري[١٠٦].

في احد الجلسات تم مناقشة الاتفاقية الموقعة بين الدولة الدولة العثمانية وايران عام ١٩١٣ ، التي نصت على ان يكون منسوب المياه في نهر مندلي بمعدل (٣٦) قدما مكعبا في الثانية مناقشة مستفيضة من قبل العديد من اعضاء مجلس النواب، والتي لم تلتزم بها ايران ، غير اني لم اجد أي راي للنائب عبد الله الدملوجي خلال تلك المناقشات[١٠٧].

ج- الاجتماع الاعتيادي الثالث:-

بدات اولى جلسات هذا الاجتماع في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٣٢، وانتهت في اليوم التاسع منه، ولم تعقد منه سوى جلستين حيث حل المجلس في الجلسة الثانية منهما[١٠٨] ، وعند عقد الجلسة الأولى منه لم اجد اسم عبد الله الدملوجي ضمن حضور اوغياب اعضاء مجلس النواب[١٠٩] ، او ضمن لجان اعضاء المجلس الاربع، اذ بقيت نيابته شاغرة دون ذكر السبب حتى حل المجلس النيابي بعد صدور ارادة ملكية بذلك[١١٠] .

المبحث الثالث:-

دوره في مجلس النواب العراقي:- (الدورة الانتخابية الحادية عشرة)

أ- الاجتماع غير الاعتيادي الأول:-

بدات اولى جلسات هذا اجتماع من اعمال هذه الدورة الانتخابية في السابع عشر من اذار عام ١٩٤٧[١١١]، وانتهت في في التاسع عشر من تموز من العام ذاته ، بعد ان عقدت اربع واربعون جلسة[١١٢]، وساستعرض اهم مواقف النائب فيها:-

في احدى الجلسات تم خلالها مناقشة المصاقة على مقدار الاموال المخصصة لميزانية الدولة المؤقتة لشهر اذار من السنة المالية ١٩٤٧- ١٩٤٨، وبضمنها الاموال المخصصة لكل وزارة والدوائر المرتبطة بها، فقد ابدى النائب عبد الله الدملوجي استغرابه من المصادقة عليها دون ارسالها من قبل الحكومة قبل فترة من الزمن للمذاكرة حولها، مطالبا الحكومة بارسال موازنات الاشهر اللاحقة من العام ذاته في وقت مبكر،وحينما وصل النقاش الى الاموال المخصصة لمديرية الزراعة العامة ومطالبات بعض اعضاء المجلس بضرورة زيادتها للقيام بمهماتها لاسيما في مجال مكافحة افة الجراد التي انتشرت انذاك بشكل واسع، وما خلفته من اضرار كبيرة في المزروعات ، حيث جاءت مطالبات النواب تلك لاجل دعم المديرية في شراء السمموم الكيميائية للقضاء على تلك الافة، فقد تدخل النائب عبد الله الدملوجي في النقاش ايضا مؤكدا بانه ليس مع استعمال السموم في القضاء على تلك الافة عادا ذلك من المسائل الخطيرة، وابدى تايده لاستعمال النفط بدلا منها - حيث كان استخدامه شائعا انذاك- ، ثم تلى برقيتين من لواء الموصل، احداهما من غرفة الزراعة هناك، والثانية من احد المزارعين- ناظم العمري- واللتان

طالبتا من خلالهما مديرية الزراعة العامة بالاسراع بمكافحة تلك الافة ، لاسيما المنتشرة في سهل نينوى ومرتفعات اراضيها الزراعية، مؤكدتين ايضا الى رغبة المزارعين هناك بمكافحتها بمادة بالنفط بدلا من استعمال السموم، مع استعدادهم لشراء كميات النفط المطلوبة من حسابهم الخاص، ومطالبتهم ايضا باشعار غرفة زراعة الموصل بسرعة على ضرورة تزويدهم بالمضخات الخاصة برش مادة النفط على تلك الافة القاتلة ومضاعفة جهود المكافحة، كما طالب النائب نفسه الحكومة العراقية اعارة اهتمامها الكلي لذلك الخطر واعلان الحرب على تلك الافة الفتاكة في الالوية الشمالية، وبعد ادلائه بارائه انسحب من الجلسة مغادرا مجلس النواب[١١٣] .

في احدى جلسات المجلس ، قرأ رئيس المجلس (عبد العزيز القصاب)[١١٤]، كتابا مرسلا من رئاسة مجلس الشيوخ المصري، والذي تضمن طلب اشتراك العراق في (المؤتمر البرلماني الدولي) الذي سيعقد في القاهرة ابتداءا من السابع من نيسان عام ١٩٤٧ ولعدة ايام اخر، كما قرأ ايضا كتابا صادرا من مجلس الوزراء العراقي ذي العدد(١٠٨) في الثلاثون من اذار عام ١٩٤٧ والمرسل الى مجلس النواب ، حيث يؤكد فيه عقد ذلك المؤتمر في موعده اعلاه ،ومطالبا المجلس بضرورة تشكيل هيئة نيابية من بين اعضائه لتمثيل العراق فيه، وعليه اقترح عددا من النواب وبضمنهم عبد الله الدملوجي تأليف(شعبة برلمانية عراقية)، كما قاموا ايضا بالقاء بيانا حمل اسم (بيان الشعبة البرلمانية الدولية في مجلس الامة العراقي) ،وجاء فيه الاتي:- ((رغبة منا في الاشتراك في الاتحاد البرلماني الدولي المؤسس في جنيف عام ١٨٨٨[١١٥]، وما يهدف اليه من تعاون دولي بالطرق البرلمانية والشعبية، فأننا الموقعون ادناه من اعضاء مجلس الامة العراقي نتقدم بتأليف الشعبة البرلمانية العراقية وفق الاسس الاتية:-

أ- تؤسس في مجلس الامة العراقي شعبة برلمانية دولية من عدد من الاعضاء.

ب- تشترك هذه الشعبة بأسم مجلس الامة العراقي في الاتحاد البرلماني الدولي المؤسس في جنيف عام ١٨٨٨، وتضطلع بواجبات العضوية وتتمتع بجميع حقوقها وفقا لنظم ذلك الاتحاد.

ت- تشترك الشعبة ايضا في المؤتمرات الدولية السنوية التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي، وتساهم في مجالسه ولجانه وتقوم بترشيح الاعضاء الذين يوفدون لهذه الاغراض، وتعرض اسمائهم على المجلس للموافقة.

ث- تقوم الشعبة بواجباتها وتنظيم اعمالها حسب نظامها الداخلي، ويستثنى من ذلك قيامها بترشيح الوفد لهذه السنة.

كما وطالب اعضاء اللجنة من يرغب بالترشيح لها ان يكون ملما وعارفا باحدى اللغتين الانكليزية او الفرنسية، وقترحوا ايضاوضع نظاما داخليا لها حال تصديق مجلس النواب ومجلس الاعيان على تشكيلها، وعليه صوت مجلس النواب بالاجماع على تشكيل الشعبة[١١٦] ، وفي الجلسة التالية تلي بيان الشعبة ذاتها مرة ثانية،وبعده صوت مجلس النواب على اختيار خمسة اعضاء للمشاركة في ذلك المؤتر،

ولم يكن عبد الله الدملوجي من بين الاسماء تلك، غير ان اعتذار احد الاعضاء عن الالتحاق باعضاء الوفد-لاسباب شخصية- دفع باعضاء مجلس النواب للتصويت لعبدالله الدملوجي بدلا منه[١١٧].

عند مناقشة بنود ميزانية الدولة العامة لسنة ١٩٤٧ في احدى الجلسات ، اشار النائب عبد الله الدملوجي بان تلك الميزانية نصت على مصروفات مقدارها ثلاثة وثلاثون مليون دينار، في حين ان واردات الدولة بلغت احدى وثلاثون مليونا وخمسمائة الف دينار ،أي بعجز مقداره مليونا وخمسمائة الف دينار، ثم فصل تلك الواردات مبينا باعتمادها على الكمارك والمكوس بنسبة ٣٩% والذي عده خطرا يجب الانتباه له، لان قسما من هذه الواردات تاتي من فرض رسوما كمركية على البضائع الداخلة للعراق، وهي بطبيعة الحال تستنزف اموال العراق بشكل كبير، لذا نبه الى ضرورة الموازنة بين الصادرات والواردات، كما اشار ايضا الى ان السبب الثاني في استنزاف ميزانية البلاد هو وجود عددا كبيرا من الموظفين في القطاع الحكومي، حيث قدر عددهم بسبعة عشر الف موظف، مؤكدا بانه سيكون من الصعوبة مستقبلا تعيين عددا اخر من الموظفين الذين تحتاج خدماتهم البلاد كالمعلمين والمهندسين والاطباء وذلك لعدم اعتماد ميزانية البلد على موارد ثابتة ، مشيرا في الوقت ذاته بانه لا موارد ثابتة للدولة سوى تلك التي تاتي من الزراعة ومطالبا بضرورة استغلال تلك الثروة الكامنة مع وجود التربة الخصبة ووفرة المياه، كما انتقد الحكومات السابقة لعدم استغلال هذه الثروة في انشاء المشاريع الاقتصادية الاستثمارية الكبرى لاسيما وزارة الاقتصاد كونها تضم مديريتي الزراعة والبيطرة ،كما انتقد ضعف تشكيلات تلك الوزارة وإهمال موظفيها وادارتها ، كما طالب الحكومة بوضع خطط ومشاريع خمسة رصينة لاستغلال ثروات البلاد ارزراعية والصناعية وارسال طلبة العلم الى خارج العراق للدراسة في مجالي الزراعة والطب البيطري لترابطهما واهميتهما في رفد اقتصاد البلد[١١٨] .

مع بدء انعقاد احدى الجلسات، قدم اقتراحا لرئاسة المجلس موقعا من عشرون نائبا بارسال بيان استنكار شديد اللهجة الى كل من :-

أ- هيئة الامم المتحدة.

ب- المجالس النيابية للدول الكبرى.

ت- رؤساء حكومات الدول الكبرى.

ث- رؤساء الدول العربية وحكوماتها.

ج- دول الجامعة العربية وامانتها.

ح- المجالس النيابية للبلاد العربية.

وذلك احتجاجا ضد السياسة الفرنسية في المغرب العربي ، ومصادرة فرنسا لحقوق الشعب العربي هناك في الحرية والاستقلال، وقد تلى بيانا مع تقديمه المقترح والذي حظي بتاييد وقبول جميع اعضاء المجلس[١١٩]، وبالفعل تم ارسال ذلك الاحتجاج الى اكثر من اربعة عشر دولة وهيئة [١٢٠].

اثناء مناقشة الاموال المخصصة لوزارة الخارجية ضمن ميزانية الدولة العامة لسنة ١٩٤٧، اشاد النائب عبد الله الدملوجي بزيادة تلك المخصصات لرفد القنصليات والمفوضيات العراقية في الخارج، شاكرا الحكومة على ذلك الاجراء ، اذ عد الهدف من تشكيل تلك المفوضيات ،اعلام العالم الخارجي بالعراق من خلال قيامه بالدعاية المطلوبة له، وفي الوقت ذاته ترجى الحكومة اختيار الموظفين الاكفاء لملىء كراسي تلك المفوضيات والقنصليات من خلال اختيار الشباب المثقف من ذوي الكفاءة ، الذين اجتازوا بنجاح الامتحانات التي اجرتها وزارة الخارجية لاسيما لمادة اللغة الانكليزية، كما طالب الحكومة بدعم وزارة الخارجية ووفودها المقيمون في الخارج [١٢١] ، بعدها لم يظهر له أي موقف اودور لجلسات المجلس اللاحقة حتى انهاءعقد اخر جلسة من هذا الاجتماع[١٢٢] .

ب- الاجتماع الاعتيادي الأول:-

بدات اولى جلسات هذا الاجتماع في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٧[١٢٣]، واستمرانعقادة الى الجلسة الثانية عشرة منه التي كانت اخر جلسة فيه[١٢٤]،حيث حل مجلس النواب بعدها اثر صدور ارادة ملكية بحله في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٤٨[١٢٥]، هذا ولم اجد خلال تلك الجلسات أي موقفا له، وذلك اثر كثرة غياباته فيها [١٢٦].

المبحث الرابع:-

دوره في مجلس النواب العراقي:- (الدورة الانتخابية الثانية عشرة)

أ- الاجتماع غير الاعتيادي الأول:-

فاز في انتخابات هذه الدورة الانتخابية ممثلا عن لواء الموصل، وقد بلغ عدد جلسات هذا الاجتماع سبع وعشرون جلسة ، وعقدت جلسته الأولى في الأول من حزيران عام ١٩٤٨[١٢٧]، واختتم اعماله بجلسته السابعة والعشرون[١٢٨]، وساستعرض اهم مواقفه خلالها وفق الاتي:-

تم انتخابه عضوا في لجنة (تحرير العريضة الجوابية على خطاب العرش)، بعد اقتراح ترشيحة من قبل بعض نواب المجلس، وموافقة باقي اعضائه بالاغلبية عند عرض الاقتراح للتصويت، كما وقع اسمه ضمن اعضاء الشعبة الثانية من شعب المجلس الاربع الدائمة، بل واصبح رئيسا للشعبة ذاتها[١٢٩]،والتي رفعت فيما بعد كتابا بالعدد(٤٢) في السادس والعشرون من حزيران عام ١٩٤٨ الى رئاسة مجلس النواب ، مؤكدة فيه انجازها الاعمال المنوطة بها لاسيما تدقيق مضابط انتخاب نواب الوية بغداد والديوانية والسليمانية، حيث اشارت الى صحتها وخلوها من الطعون وانها متوافقة مع الاصول القانونية، وعليه طالبت مجلس النواب التصويت عليها فتم ذلك[١٣٠] ، كما قدم مع عددا من النواب طلبا الى رئاسة المجلس لغرض رفعه الى مجلس الوزراء، مطالبين فيه بتشريع قانون يجعل من يوم الجمعة عطلة رسمية لجميع المصالح الفردية والعمومية الرسمية والاهلية في جميع فروع النشاط العملي، فضلا عن كونه عطلة رسمية في دوائر الحكومة ودواوينها، مستندين في ذلك الى المادة الثالثة عشرة من نص

القانون الاساسي العراقي ،والتي نصت على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام، وان شعائر المسلمين المقدسة يجب ان تكون –طبقا لذلك– موضعا للرعاية والاحترام عرفا وقانونا، مع عدم المساس بالحرية الدينية للطوائف الاخرى، وقد ابدى رئيس المجلس(عبد العزيز القصاب) تاجيل المناقشة في ذلك الطلب لجلسة مقبلة[١٣١]، وفعلا عرض الطلب فيما بعد على اعضاء المجلس حيث تم رفضه بالاغلبية، وذلك من باب فيه تقييد للحريات واجبار بعض اصحاب المهن والحرف على اغلاق حوانيتهم التي يقتاتون على رزقها، وعليه تم سحب ذلك الطلب[١٣٢] ،بعدها لم يظهر له أي دور حتى انتهاء عقد جلسات هذا الاجتماع.

ب- الاجتماع الاعتيادي الأول:-

عقدت اولى جلسات هذا الاجتماع في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٨ [١٣٣]، وبلغت عدد جلساته ستة وخمسون جلسة[١٣٤]، وساركز على دوره خلالها وكالاتي:-

مع بداية انعقاد الجلسة الأولى اعلن النائب عبد الله الدملوجي بان بعض النواب قد طلبوا منه ترشيح نفسه ليكون احد نائبي رئيس مجلس النواب، وفي الوقت ذاته اعلن عن تقديم شكره وتقديره لأولك النواب على ثقتهم به، لكنه اكد بانه قرر عدم الترشيح والتنازل لغيره ،متمنيا لهم التوفيق[١٣٥]، وبالرغم من ذلك انتخب رئيسا للجنة الشؤون الاقتصادية ضمن لجان مجلس النواب الدائمة، حيث قامت اللجنة في عهده بانجازمختلف الاعمال التي انيطت بها وقدمت التقارير بشانها وبضمنها عددا من اللوائح القانونية التي حظيت بتاييد غالبية اعضاء المجلس[١٣٦].

قدم في احدى الجلسات بصفته (رئيس الشعبة البرلمانية) كتابا الى رئاسة المجلس، طالب فيه موافقة المجلس على منح اجازة لاعضاء وفد الشعبة المذكورة للمشاركة في مؤتمر البرلمانات العربية الذي كان من المقرر عقده في القاهرة انذاك وبناءا على دعوة وجهها رءيس الشعبة البرلمانية المصري، مؤكدا بان الاسماء المرشحة جاءت نتيجة انتخابهم بواسطة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الشعبة البرلمانية ذاتها، وعلى الرغم من ان طلبه جوبه بالرفض من عدد من اعضاء المجلس، الذين عدوا تقديم طلب الموافقة على السفر لاؤلك النواب وهم مسافرون اصلا مخالفة قانونية، أي كانت وجهة نظرهم تقديم الطلب قبل السفر لا بعده، فاجاب عبد الله الدملوجي بان تلك اللجنة تشكلت في العام الماضي وتم التصويت عليها من قبل اعضاء المجلس ، وعليه فلا اشكال قانوني في ارسال الوفد، ولاجل ذلك صوت اعضاء المجلس بالاغلبية لصالح الطلب[١٣٧].

انتخب رئيسا للجنة البرلمانية العراقية للتحقيق في القضية الفلسطينية ، التي تشكلت على اثر الانتهاكات والاعتداءات الصهيونية على العرب الفلسطنيين انذاك ، ولاسيما بعد اقرار الامم المتحدة في التاسع والعشرون من تشرين الثاني عام ١٩٤٧، القاضي باعطاء الحق للصهاينة بالاستيطان في فلسطين[١٣٨].

بصفته رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية، وقبيل عرض تقرير تلك اللجنة حول لائحة قانون ادارة المكائن والالات الزراعية، اكد اثناء اجتماع المجلس بان اللائحة هي من اهم اللوائح القانونية كونها توضح كيفية جلب المكائن الزراعية، وتسهيل استيرادها وتسليمها الى المزارعين بصورة مضبوطة، وباقل الاسعارالممكنة، كما توضح الية تصليحوتعمي تلك المكائن، لذا طالب اعضاء المجلس التصويت لها، كما طالب في الوقت ذاته بتشكيل ادارة خاصة مستقلة نزيهة تقوم بتلك المهمة، الامر الذي دفع بعدد كبير من اعضاء المجلس للاشادة باهمية اللائحة، مطالبين اعضاء اللجنة ذاتها بضرورة سحبها بهدف دراستها دراسة مستفيضة، وعليه ونزولا عند رغبة عددا من النواب، طلب رئيس اللجنة- عبد الله الدملوجي- من رئاسة المجلس اعادة اللائحة الى اللجنة ، مذكرا باهميتها وعلاقتها بالحياة الاقتصادية بشكل عام ، وحياة المزارعين بشكل خاص، فضلا عن عده اياها بانها مقدمة لمشروع اقتصادي كبير[١٣٩].

بعد الانتهاء من اعادة دراسة اللائحة المذكورة، اكد عبد الله الدملوجي بان اللجنة قد قررت زيادة راس مال (المؤسسة القابضة) على تطبيق تلك اللائحة من اربعمائة وخمسون الف دينار الى مليون واربعمائة وخمسون الف دينار، وذلك بهدف طمأنة اعضاء مجلس النواب بان اللائحة هي مقدمة للنهوض بالواقع الزراعي والاقتصادي في البلاد، كما وضح ان مسالة ارباح المؤسسة ، لايمكن قياسها في الوقت الحاضر، لان البلدان مازالت تعاني من اثار الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)،وعلية اقترح ضرورة اعطاء المؤسسة حرية التصرف حسب الظروف في تحديد ارباحها وفق قانون العرض والطلب، لان(لكل يوم سعره ولكل سعر ربحه)، مؤكدا بان المؤسسة اكثر شفقة من المستوردين الذين يتحكمون بالمزارعين، كما طالب اعضاء المجلس التصويت لصالح اللائحة، وبالفعل تم التصويت لصالحها بالاغلبية المطلقة حيث عرفت باسم(لائحة قانون ادارة المكائن والالات الزراعية لسنة ١٩٤٩)، والتي نصت على عدة مواد بضمنا مادة نصت على ارتباطها بمصلحة مستقلة عرفت باسم (مصلحة المكائن والالات الزراعية)، بعد ان كانت تلك المصلحة عبارة عن دائرة مرتبطة بوزارة الاقتصاد بصورة مباشرة ويشرف على ادارتها موظف واحد[١٤٠] ، وبعد ذلك تم قراءة اللائحة للمرة الثالثة وتمت المصادقة على موادها بصورة نهائية لتصبح قانونا نافذا[١٤١].

في احدى الجلسات وجه عدة اسئلة الى وزير المالية[١٤٢] حول مقادير الشخاط الذي يستورده العراق سنويا، وهل لوزارة المالية تطلع للاستغناء عن استيراد مواد الاستهلاك المحلي، وهل في وسع الصناعات المحلية ان تنتج مثل تلك المواد وتسد حاجة البلاد، وهل للوزارة رغبة في تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها لتقف سدا دون تسرب ثروة البلاد الى الخارج؟ وبعد اجابة الوزير على تلك التساؤلات ، شكر عبد الله الدملوجي الوزير على اجابته مؤكدا لاعضاء المجلس، بان الاقتصاد العراقي يرتكز على ركنين اساسيين هما(الصناعة والزراعة)، وان البلاد التي تحرص على كيانها الاقتصادي عليها ان تشجع

التصدير الذي سيؤدي بدوره الى نهضة صناعية، ومذكرا بان الصناعة في بلدنا لاتشجع ،وضاربا مثلا على ذلك (معامل صناعة الشخاط)، حيث ان العراق لديه خمسا منها ، وانها تنتج مائتي الف علبة يوميا، وان هذا الانتاج لايكف لسد الحاجة المحلية، لذا طالب بتشغيل الاموال الموجودة في البنوك الحكومية، وتشغيل الايدي العاملة العراقية، كما اشار الى معامل انتاج الكحول النقي الذي يستخرج من التمور ويستخدم في المستشفيات، من حيث اماكنية مضاعفة انتاجه وتصدير الفائض منه، معربا عن اسفه لعدم الاهتمام بتلك الصناعات ، ومنح اجازات الاستيراد الخاصة بها من الخارج، كما تطرق ايضا الى صناعة الزيوت النباتية التي لم تشجع داخل البلاد مع وفرة المواد الأولية اللازمة لصناعتها، وكذلك صناعة الحرير وعدم انتاجه بالرغم من وجود مصنعا خاصا به في لواء الموصل،وختم حديثه بمطالبة الوزير بوقف استيراد كل مادة يمكن تصنيعها داخل البلاد وسد حاجته منها، من اجل ان تنهض البلاد نهضة اقتصادية صحيحة(١٤٣).

وجه سؤلا الى وزير المالية حول سير اعمال وانتاج (شركة الاسمنت العراقية)، باعتبار ان الوزارة مساهمة في تشكيلها منذ ان تاسست عام ١٩٣٧، وعليه طالب الوزير ببيان مالديه من تقارير تمثيلها في مجلس ادارة الشركة، وتوضيح سير اعمالها واسباب تاخر انتاجها طيلة تلك الاعوام، وعما اذا كانت الوزارة ترتاي المداخلة الفعالة لتامين سير العمل والحصول على الانتاج باقرب فرصة ممكنة، مشيرا الى اهمية انتاج مادة الاسمنت في تعمير البلاد وتامين العمران، فضلا عن المحافظة على حقوق خزينة الدولة واموالها المودعة في تلك الشركة، وحقوق المساهمين فيها من المواطنين برؤوس اموالهم ، ويبدو ان اجابة الوزير التي اعترف خلالها بتاخر اعمال الشركة نتيجة لتاخر حصولها على امتياز الحفريات للاماكن الحجرية حتى عام ١٩٣٩، واندلاع الحرب العالمية الثانية التي عطلت خلالها عملية استيراد المكائن والمعدات المطلوبة، حتى عام ١٩٤٦، وعدم وجود الخبراء الفنيين الاجانب الذين يقدمون المشورة لمجلس ادارتها، لم ترض عبد الله الدملوجي الذي اورد بعض معلومات حول الشركة ، من حيث انها تشكلت براس مال مقداره مائتي الف دينار، وان المبلغ بقي ذاته على الرغم من مرور اثنا عشر عاما من تاسيسها، وانه كان على اعضاء مجلس ادارتها ان يبدأوا بالعمل قبل اندلاع الحرب، لاسيما وانهم وقعوا الصفقة في بريطانيا عام ١٩٣٧، وكان من المتوقع وصول المكائن والمعدات لتبدا بالعمل ، لنها بقيت في سويسرا، كما كان عليها ان تعما بعد انتهاء الحرب، لذلك اشار الى وجود فوضى في ادارة الشركة من حيث الاعمال لا الاشخاص القائمين عليها، فضلا عن عدم وجود شخص مسؤول عن اعمال الشركة مباشرة، وليس فيها مدير مفوض متفرغ لمراقبة اعمالها صباحا ومساءا،بل انها تدار من قبل خمسة مهندسين مختلفين منهم(الروس والبريطانيين والسويسريين)، وكل واحدا منهم يدعى الرئاسة في العمل بينما جميعهم(فاشلون)، كما طالب وزير المالية بصفته مسؤلا عن خزينة الدولة ومصلحة الاهالي الذين دفعوا قرابة الاثنا عشر الف دينار ان يعتني بهم كل العناية، كما ابلغ اعضاء المجلس بان العراق

استورد خلال الاعوام ١٩٤٥- ١٩٤٨ ما قيمته مليون ومائتين وخمسون الف دينار من مادة الاسمنت، وانه في عام ١٩٤٨ تم استيراد ما قيمته مليون وثمانمائة الف دينار من تلك المادة، موضحا ان معدل ما يدخل للعراق من الاسمنت سنويا حوالي ثمانمائة وخمس وعشرون الف دينار ، ومؤكدا على حاجة العراق لتلك الاموال امكانية توفيرها في حال قامت الشركة باعمالها وتحمل مسؤوليتها كما يجب(١٤٤).

ج- الاجتماع الاعتيادي الثاني:-

بلغ عدد جلسات هذا الاجتماع اثنان وخمسون جلسة ،وعقدت اولى جلساته في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٩(١٤٥) ، ولم تستمر فيه عضوية نائب لواء الموصل عبد الله الدملوجي سوى سبعة جلسات(١٤٦) حيث ترك مهامه كعضو في مجلس النواب ليباشر بمهامه الوظيفية الجديدة بصفته سفيرا للعراق في ايران- كما اشرنا سابقا-، وسنركز على دوره في تلك الجلسات السبع.

مع بدء انعقاد الجلسة الأولى رشح من قبل بعض النواب لتولي رئاسة لجنة (تحرير جواب خطاب العرش) مع عددا من الأعضاء(١٤٧)، كما رشح من قبل نوابا اخرون لتولي رئاسة اللجنة ذاتها ،ولكن مع اعضاءا آخرون (١٤٨)، وبعد التصويت فاز برئاسة تلك اللجنة، مع عضوية الاعضاء الذين رشحوا في اول مرة(١٤٩).

في إحدى الجلسات اثير موضوع قرار مجلس النواب في الاجتماع السابق حول تشكيل لجنة التحقيق في القضية الفلسطينية، لاسيما وان اللجنة قدمت تقريرها الى رئاسة المجلس حول الموضوع، مطالبة اياها بعقد جلسة خاصة لمناقشته، غير ان عددا من النواب اعترضوا على ذلك، اذ عدوه تقريرا غير دستوري، ولا تتوافر فيه شروط النظام الداخلي لمجلس النواب، مطالبين بتشكيل لجنة جديدة، وهنا اكد رئيس اللجنة- عبد الله الدملوجي- بان اللجنة تشكلت بقرار من المجلس ذاته، وانها اجتمعت برئاسته اجتماعات كثيرة، وعقدت عدة جلسات مرهقة وبحثت بجميع الوثائق والملفات الموجودة في وزارة الخارجية وديوان مجلس الوزراء و فضلا عن الوثائق التي ارسلتها وزارة الدفاع بناءا على اسئلة وجهتها اللجنة الى الوزارة ذاتها، وإنها جمعت كل المعلومات الرسمية والسرية منها ودونتها وقدمتها في تقريرها لأعضاء المجلس، بهدف إثبات حق الفلسطينيين في أرضهم، فمن غير المعقول الغاء كل ذلك الجهد الذي دام فترة طويلة من الزمن(١٥٠).

دفع اصرا رئيس اللجنة وكلامه المؤثر والمنطقي باعضاء مجلس النواب للموافقة على تخصيص جلسة خاصة لمناقشة التقرير (١٥١)، وبالفعل تمت مناقشته من غير وجود رئيس اللجنة عبد الله الدملوجي(١٥٢).

الخاتمة

بعد استعراض السيرة الذاتية والوظيفية للوزير والنائب عبد الله الدملوجي خلال المدة من عام ١٨٩٠- ١٩٧١، يمكن أن نستنتج الأمور الآتية:-

١- يعد اول شخصية عراقية تولت ادارة وزارتين للخارجية بشكل مختلف، الأولى تولى إدارتها حينما كان في سلطنة نجد والحجاز(١٩٢٢-١٩٢٨)، والثانية حينما عاد للعراق حيث شغلها ثلاث مرات ، الأولى (١٩/تشرين الأول/١٩٣٠- ١٩/تشرين الأول/١٩٣١)، والثانية(٢١/ شباط/ ١٩٣٤- ١٣/تموز/١٩٣٤)، والثالثة (٨/شباط/١٩٤٢- ١٥/نيسان/١٩٤٢)، وقد استطاع أداء أدوارا فاعلة ومميزة في كلتا الوزارتين، فضلا عن انه يعد أول مديرا للشؤون الخارجية في سلطنة نجد والحجاز ، وأول وزيرا لخارجية العراق يتسنم المنصب أصالة وبشكل مستقل، لاسيما إذا ما علمنا بان من سبقوه في المنصب ذاته كانوا يديرون الوزارة بالوكالة.

٢- يعد أول وزيرا مفوضا للعراق في طهران.

٣- إن شغله لوظائف مهمة أخرى كوظيفة مدير الصحة العام، ومستشار الملك غازي الخاص وغيرها من الوظائف، يشير بوضوح الى مدى ثقة الملك والحكومة العراقية بكفاءته وحسن إدارته للاعمال التي انيطت به.

٤- ان تمثيله بصفته عضوا في مجلس النواب العراقي ممثلا عن لواء الموصل ولثلاث دورات انتخابية، يشير الى مدى ثقة ابناء اللواء به لتمثيلهم اياهم في المجلس المذكور.

٥- مع بداية انعقاد جلسات مجلس النواب لدورته الثالثة، لم يظهر له اي دور بارزا او فاعلا او مؤثرا خلال المناقشات التي جرت حول الكثير من اللوائح القانونية اوغيرها، و اقتصر موقفه على التأييد او الرفض لها عند التصويت عليها، على عكس الكثير من نواب المجلس.

٦- اقتصر دوره في الاجتماع الأول من الدورة الانتخابية الثالثة على الإجابة على الأسئلة التي وجهت له بصفته وزيرا للخارجية من قبل بعض النواب، والحقيقة التي لايمكن إغفالها هنا ، انه استطاع الإجابة عليها بمهنية وموضوعية عاليتين، فضلا عن ان إجاباته كشفت عن الكثير من الأمور المتعلقة بعمل وزارة الخارجية وتشكيلاتها وعدد كوادرها من الموظفين وعناوينهم الوظيفية وطبيعة عمل كل واحد منهم ، كما أشارت أيضا الى دوره في إقناع أعضاء المجلس والحكومة العراقية على تشجيع فتح المزيد من القنصليات العراقية في عدد من الدول المجاورة لاسيما تلك التي تربطها بالعراق علاقات اقتصادية ، فضلا عن كونها تمثل واجهة للعراق خارجيا.

٧- بعد خروجه من منصبه كوزيرا للخارجية، برز دوره في مجلس النواب في بعض المسائل ، لاسيما تلك المتعلقة بعمل وزارة الخارجية، فنجده حين تم مناقشة الباب المخصص للوزارة ذاتها ضمن ميزانية الدولة العامة لسنة ١٩٣٢، يطالب بزيادة تخصيصاتها المالية نتيجة لكثرة الأعمال التي تقوم بها ، وقد استطاع إقناع أعضاء المجلس بذلك وتمت الزيادة.

٨- استطاع ان يكسب ثقة أعضاء مجلس النواب الذين صوتوا له ليصبح احد أعضاء الوفد البرلماني العراقي الذي مثل العراق في المؤتمرات البرلمانية الدولية عام ١٩٤٧، وكذلك انتخابه رئيسا للجنة البرلمانية العراقية للتحقيق في القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨.

٩- استطاع تقديم رؤى وأفكارا اقتصادية لتطوير الاقتصاد العراقي من خلال استثمار طاقات العراق الزراعية والصناعية والتجارية معا، منتقدا الاعتماد على رافدا واحدا لتقدم ذلك الاقتصاد، ويبدو انه كان متأثرا بتطور الاقتصاد الأوربي والمصري ، وأراد نقل التجارب الاقتصادية من تلك البلدان الى العراق، وهذا يؤكد مدى حرصه ووطنيته وسعيه لتحرير الاقتصاد العراقي ، ورفع المستوى المعيشي لسكانه.

١٠- لم يظهر للباحث ما يشير إلى انتمائه لجمعية أو تنظيم حزبي أو سياسي طيلة حياته في العراق لاسيما خلال الفترة (١٩٢٨- ١٩٧١).

١١- على الرغم من تخرجه من كلية الطب في استانبول ، إلا انه لم يظهر للباحث ما يشير الى ممارسته مهنة الطب، واعتقد إن ذلك يعود إلى احد السببين الآتيين، الأول هو عدم إكماله دراسة لطب ، كما أوضح احد التقارير البريطانية الصادرة آنذاك[١٥٣]، أو انه أكمل دراسته الطبية لكن المناصب الوزارية والوظائف السيادية والإدارية الأخرى التي انيطت به جعلته يصرف النظر عن ممارسة تلك المهنة [١٥٤]، واعتقد إن الرأي الثاني هو الأقرب للحقيقة.

قائمة الهوامش:

[١] مير بصري،اعلام السياسة في القرن العشرين، ج٢،دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص ٦٣.

[٢] سالم الدملوجي، الكلية الطبية الملكية العراقية من خلال سيرة ذاتية، ج١ ١٩٤٠-١٩٤٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٨.

[٣] جودت القزويني، تاريخ القزويني في تراجم المنسيين والمعروفين من اعلام العراق وغيرهم (١٩٠٠-٢٠٠٠م)،المجلد الخامس عشر،الخزائن لاحياء التراث ،بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٣٢.

[٤] تاسست في الاستانة في ٢٨ من تتشرين الثاني عام ١٩١٣ من قبل عزيز علي المصري وبعض الضباط هناك لاسيما الضباط العراقيين والتي نادت باستقلال الاقطار العربية في اطار الوحدة العربية. للمزيد من التفاصيل ينظر : - الموصل ،((جريدة)) ،العدد ٣٠٠، ٢١/اذار/١٩٢١، ص٢؛ زينب خالد حسين الساعدي، عزيز علي المصري والحركة القومية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

[٥] كان برفقته اثناء هروبه من الاستانة صديقه نوري السعيد. للمزيد من التفاصيل ينظر:- نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، المجلد السادس ١٩٢١-١٩٢٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٧١.

[٦] ولد في البصرة عام ١٨٧١ ، تعلم ونشأ زعيماً فيها ، يعد واحداً من نخب الزعامة العراقية في بداية القرن العشرين ، ونتيجة لنشاطه البارز منحته الحكومة العثمانية (رتبة عسكرية عالية) ، ثم رقي إلى رتبة (أمير الأمراء) عام ١٨٩٥ ،

وعين عام ١٩٠١ متصرفاً باسم الحكومة العثمانية لمنطقة الأحساء في نجد ، ثم عضواً في ديوان شورى الدولة بالإستانة ١٩٠٤-١٩٠٨ ، ثم عضواً في مجلس المبعوثان ١٩٠٨-١٩١٤. أسس جمعية البصرة الإصلاحية عام ١٩١٣ ، وامتد نفوذه إلى بغداد ،توفي في ١٦ حزيران ١٩٢٩ ودفن في البصرة . للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين هادي الشلاه ، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢.

(٧) خالد التميمي، الصفوة العراقية بين النجاح والفشل، دار كنوز المعرفة، لندن، ٢٠١١، ص ص ٢٢-٢٤.

(٨) مير بصري، المصدر نفسه، ص٦٣.

(٩) ولد في الرياض عام ١٨٨٠،يعد مؤسس الدولة السعودية الحديثة بعد توحيدها عام ١٩٠٢ اثر سيطرته على مدينة الرياض التي كانت خاضعة لحكم ال الرشيد، وعليه لقب فيما بعد (بملك الحجاز ونجد وملحقاتها)، وفي عام ١٩٣٢ اصدر مرسوما ملكيا قضى بتوحيد جميع اجزاء المملكة تحت اسم (المملكة العربية السعودية)، توفى عام ١٩٥٣. للمزيد من التفاصيل ينظر:- الموسوعة العربية العالمية، المجلد السادس عشر،ط٢، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٩، ص١٤.

(١٠) هاري سانت فلبي، ايام عربية، ترجمة عباس سيد احمد، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢،ص ٢٥٦.

(١١) فهد عبد الله السماري واخرون، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٩٩٩،ص٦١٨.

(١٢)هاري سانت فلبي، المصدر نفسه،ص٢٥٦.

(١٣) سيار الجميل، زعماء وافندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل انموذجا) ، مطبعة الاهلية، عمان، ١٩٩٩،ص٣٠٩.

(١٤) امين الريحاني، ملوك العرب،ج٢، ط٣،مطبعة صادر ريحاني، بيروت، ١٩٥١، ص٤٢.

(١٥) العراق، ((جريدة))، العدد ٢٥٦٦، ٢٣/ايلول/١٩٢٨، ص٢.

(١٦) جودت القزويني، المصدر السابق،ص ٢٣٤.

(١٧) صبري فالح الحمدي، سياسة عبد العزيز بن سعود الخارجية واثرها في قيام التمثيل الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية ومبررات الحاجة الى مستشارين (١٩٠٢- ١٩٥٣) ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد التاسع والخمسون ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ٤٧٧.

(١٨) مير بصري،اعلام الوطنية والقومية العربية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٩، ص١٥٨.

(١٩) امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، المجلد الثاني، دار الكتاب العربي، د.ت، ص١١٢.

(٢٠) نتيجة لكثرة الغزوات الوهابية النجدية تلك شكل مجلس الوزراء العراقي في ١٨/نيسان/١٩٢٢ لجنة وزارية ضمت وزراء الداخلية والدفاع والاشغال والمواصلات لوضع الية لصياغة التعليمات التي يجب ان يزود بها ممثل العراق في المؤتمر، وفي ٢٠/نيسان/١٩٢٢/وافق المجلس على ان يمثل وزير الاشغال والمواصلات صبيح نشأت الحكومة العراقية في المفاوضات. للمزيد من التفاصيل ينظر:- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠-١٩٣١ دراسة في العلاقات السياسية، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٥،ص ص ٩٦-٩٧.

(٢١) للمزيد من التفاصيل عن المؤتمر ومقرراته ينظر:- عبد العال وحيد عبود العيساوي، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠- ١٩٣٥ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨،ص ٤٥.

(٢٢) العراق، العدد ٨٥٥، ٩/اذار/١٩٢٣، ص٢.

(٢٣) للمزيد من التفاصيل عن المؤتمر ينظر:-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج١،ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٨٨،ص ص١٩٤-١٩٦؛ صادق حسن السوداني، المصدر السابق،ص ص ١٣٥-١٦٥.

(٢٤) للمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية وبنودها ينظر:- عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه،ج٢،ص ص١٣-١٧.

(٢٥) للمزيد من التفاصيل ينظر:- العراق في الوثائق البريطانية، ترجمة نجدة فتحي صفوة. منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، د.ت، ص ص٥١-٥٦؛ لطيفة عبد العزيز السلوم ، التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦م - ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية ' ١٩٨٨،ص ١٠٠.

(٢٦) العراق، العدد٢٥٦٤، ٢١/ايلول/١٩٢٨،ص٢؛ الموصل، ((جريدة))، العدد ١٥١٥، ٢٢/ ايلول/١٩٢٨،ص٢؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، المصدر السابق، ص٦٣.

(٢٧) العراق،العدد ٢٥٦٦، ٢٤/ايلول/١٩٢٨، ص٢.

(٢٨) جاءت رغبة الوزارة بتعينه ليحل محل احد اساتذتها لتدريس مادة التاريخ وهو عبد اللطيف الفلاحي الذي وافاه الاجل انذاك .للمزيد من التفاصيل ينظر:- النهضة، ((جريدة))، العدد ٢٢٢، ١٠/تشرين الثاني/١٩٢٨، ص٢.

(٢٩) النهضة، العدد ٤١٦، ٧/حزيران/١٩٢٩،ص٢.

(٣٠) البلاد، ((جريدة))، العدد ٥٧، ١٥/كانون الثاني/ ١٩٣٠،ص٢؛ المصدر نفسه، العدد ٧٠، ٣٠/كانون الثاني/١٩٣٠، ص٥.

(٣١) الرافدان، ((جريدة))، العدد ٣، ٢٠/شباط/١٩٣٠، ص٢؛ البلاد، العدد ١٠٣، ١٢/اذار/١٩٣٠،ص٢؛ جاسم محمد الدوري، دراسة توثيقية عن وزارة الخارجية العراقية، بغداد، ٢٠٠١،ص ص ٨-٩.

(٣٢) ولد في بغداد عام ١٨٨٨، وفي عام ١٨٩٩ دخل المدرسة الإعدادية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٠٢، ثم غادر إلى استانبول وأكمل هناك تعليمه العسكري، ساهم في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، عاد للعراق عام ١٩٢١، وشغل عدة مناصب وزارية فضلاً عن ترأسه الحكومة لأربعة عشرة مرة، قتل عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، شركة التايمز للطبع، بغداد، ١٩٨٧؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨.

(٣٣) خالد التميمي، المصدر السابق،ص ٢٤.

(٣٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٣، ط٢،مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص٧.

(٣٥) الرافدان، العدد ٢١، ١٧/اذار/١٩٣٠،ص٢.

(٣٦) سنتحدث الى اهم الاعمال التي انجزها خلال تسنمه المنصب من خلال دوره في مجلس النواب. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ط٧، دار الرافدين، بيروت،٢٠٠٨، ص٨٨.

[٣٧] ابراهيم هاشم معضد، وزارة الخارجية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية،بغداد، ٢٠١١،ص١٧.

[٣٨] مؤيد الونداوي، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥- ١٩٥٨، امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢١.

[٣٩] سيتم الحديث عن دوره في مجلس النواب في مبحث اخر من هذا البحث. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، اجتماع سنة ١٩٣٠،الاجتماع الاعتيادي الأول،السبت الأول /تشرين الثاني/١٩٣٠، مطبعة الوقائع العراقية، بغداد،١٩٣١،ص٥.

[٤٠] شغل منصب وزير المالية انذاك رستم حيدر الذي سافر مع الملك فيصل الأول الى تركيا. للمزيد من المعلومات ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، المصدر السابق، ص ص ١٣١-١٣٣؛١٤٤؛١٤٩.

[٤١] الوحدة الوثائقية، دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي/ الديوان، الارادات الملكية السامية لسنة ١٩٣٢، رقم التصنيف ٣١١/٣٥٠٨ ، وثيقة ١٨٢، ص ١٨٢.

[٤٢] الاستقلال، ((جريدة))، العدد ١٧٦١، ٨/ كانون الأول/ ١٩٣٢، ص٢.

[٤٣] ولد في الموصل عام ١٨٩٠، تخرج ضابطاً صنف المدفعية، شارك مع الجيش العثماني بعدة حروب، وشارك في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، عُيّن مستشاراً عسكرياً للأمير فيصل بن الحسين في دمشق، عاد للعراق عام ١٩٢١، تقلد عدة وظائف إدارية و وزارية، فضلاً عن ترأسه مجلس الوزراء أكثر من مرة، توفى عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.

[٤٤] الوحدة الوثائقية، المصدر السابق، الأضابير الشخصية، إضبارة الوزير جلال بابان بالرقم ٧١٥-٣١، ٥٣/٢١٥، وثيقة٥٣، ص٢٠٦؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج٤، المصدر السابق،ص ١٨.

[٤٥] عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، مطبعة العرفان ، بيروت، ١٩٦٤، ص ص ١٠٨-١٠٩.

[٤٦] الوحدة الوثائقية، دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تشكيل واستقالة الوزارات، رقم التصنيف ٣١١/١٩٧، وثيقة ٦٢،ص٨٧.

[٤٧] الوحدة الوثائقية، دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي/ موظفوا الديوان عموما، رقم التصنيف ٣١١/٧،وثيقة ١٩٢،ص ٢١١.

[٤٨] الوحدة الوثائقية، المصدر السابق، ملفات وزارة العدل، تصنيف ٣٣٩٥/ ٣٢١٠١، قضية عبد الله بك الدملوجي، وثيقة ١٠، ص ١٢؛ المصدر نفسه، ملفات البلاط الملكي/الديوان، رقم التصنيف ٣١١/٦، وثيقة ٣٠، ١٤٥، ص ص ٣٦، ١٥٤؛ الاستقلال، العدد ٢٩٤٥، ١٥/تموز/ ١٩٣٧،ص٢.

[٤٩] الأبن الأكبر للملك فيصل الأول، ولد في مكة المكرمة عام ١٩١١، قدم الى العراق عام ١٩٢٣، في عام ١٩٢٤ نودي به ولياً للعهد في المملكة العراقية، عام ١٩٢٦ أرسل الى بريطانيا لإكمال دراسته العسكرية-، ناب عن ولده أكثر من مرة، توفى في حادث سيارة غامض عام ١٩٣٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التأريخية في مقتل الملك غازي، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥، ص ص٥-٧٥.

[٥٠] الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة العدل، المصدر السابق، وثيقة ١٥٠،ص ١٦١.

(٥١) المصدر نفسه، وثيقة ١٣٥، ص١٤٣.

(٥٢) ولد عام ١٨٨١ لعائلة فقيرة ماديا، دخل المدرسة العسكرية في سالونيك وتخرج فيها عام ١٩٠٥، ثم شغل منصب رئيس دائرة الاركان الحربية، شارك في معظم حروب الدولة العثمانية، يعد مؤسس الدولة التركية الحديثة عام ١٩٢٣، توفى في العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٣٨. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي ينظر:- مصطفى الزين، ذئب الانضول، مطبعة رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص ص ١- ٢٦١؛ اندرو مانجو ، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، دار الثقافة والسياحة ، ابو ظبي ،٢٠١٨.

(٥٣) الوحدة الوثائقية، دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي/ موظفوا الديوان عموما،المصدر السابق، وثيقة ١٩٢ ،ص ٢١١.

(٥٤) المصدر نفسه، وثيقة ١٥٧،ص ١٧٠.

(٥٥) المصدر نفسه، وثيقة ١٥٧؛ ١٨٣ ،ص ص ١٧٠؛ ٢٠١.

(٥٦) الزمان، ((جريدة))، العدد ١٥٤٢، ٩/ تشرين الأول/ ١٩٤١، ص١.

(٥٧) الوحدة الوثائقية، دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، اوراق تخص مجلس النواب، رقم التصنيف ٣١١/٤٠٥٨، وثيقة ٢٤،ص ٥٦.

(٥٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج٦،ص ص٧٨-٧٩.

(٥٩) المملكة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧،الجلسة الأولى،الاثنين ١٧ /اذار/١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد،١٩٤٧،ص١.

(٦٠) المصدر نفسه،الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الأولى، الاثنين الأول/حزيران/١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩،ص ص ١-٢.

(٦١) الوحدة الوثائقية، دار الكتب والوثائق، حكم محلي- امور خارجية، تعيين عبد الله الدملوجي سفيرا في ايران، رقم التصنيف ٢٨٣/ ٣٢٠٥٠، وثيقة ١،ص١؛ المصدر نفسه، ملفات البلاط الملكي/الديوان، الارادات الملكية السامية لسنة ١٩٥٠، رقم التصنيف ٣٤٨٠/ ٣١١، وثيقة ٣٤٣؛ ٣٤٥، ص ص ٣٤٨، ٣٥٠.

(٦٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج٨، ص١٨٩.

(٦٣) للمزيد من التفاصيل عن دوره الاداري في الوزارة ينظر:- فلاح حسن كزار عباس، وزارة المعارف العراقية ١٩٢٠-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد- للعلوم الانسانية، جامعة بغداد،٢٠١٦، ص ٢٩٣.

(٦٤) الوحدة الوثائقية، دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي/ الديوان، الارادات الملكية السامية لسنة ١٩٥١، رقم التصنيف ٣١١/٣٤٨٤، وثيقة ٢٠٨،ص ٢١٥.

(٦٥) المصدر نفسه، الارادات الملكية السامية لسنة ١٩٥٦- ١٩٥٧، رقم التصنيف ٣١١/٣٥٠٠،وثيقة ٨٩،ص ٩٣؛ المصدر نفسه، رقم التصنيف ٣١١/٤٥، وثيقة ٧٨،ص ٩١.

(٦٦) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، المصدر السابق، ص٦٤؛ راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في العراق ١٩٢١-١٩٦٨،ط٢، امل الجديدة للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٤، ص ١٠٥.

(٦٧) امثال نائبي لواء المنتفك زامل المناع وعبد الجبار التكرلي، ونائبي لواء الموصل احمد الجليلي وثابت عبد النور وغيرهم. للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الرابعة، الاحد ٩/تشرين الثاني/١٩٣٠، ص ص٣٢-٤٤.

(٦٨) امثال نائب لواء الكوت بهجت زينل ونائب لواء بغداد ناجي السويدي وغيرهم . للمزيد من التفصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة السابعة، الاحد ١٦/ تشرين الثاني/١٩٣٠، ص ص٦١_٩٤.

(٦٩) هو النائب فائق شاكر.

(٧٠) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، الخميس ٢٠/ تشرين الثاني/١٩٣٠، ص ص٩٥- ١٠٠.

(٧١) للمزيد من التفاصيل حول الوان و رموز ذلك العلم ينظر:- المصدر نفسه، الجلستين الحادية عشرة والثانية عشرة، الاثنين؛ الخميس الأول،٤/ كانون الأول/١٩٣٠، ص ص١٣٦-١٤٢.

(٧٢) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، الخميس ٢٠/ تشرين الثاني/١٩٣٠، ص ص٩٥- ١٠٠.

(٧٣) للمزيد من التفاصيل حول الوان و رموز ذلك العلم ينظر:- المصدر نفسه، الجلستين الحادية عشرة والثانية عشرة، الاثنين؛ الخميس الأول،٤/ كانون الأول/١٩٣٠، ص ص١٣٦-١٤٢.

(٧٤) هي أجزاء من العملة الهندية المعروفة باسم (الروبية) ،وكل واحدة منها تساوي (١٦) آنة، وتعادل (٧٥) فلساً، وتنقسم إلى (١٦) آنة (عانه)، وكل آنة تساوي (٤) فلوس بالعملة العراقية الورقية. ينظر: عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، شركة التجارة والطباعة(ذ.م.م) الصالحية ، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ١٧٩- ١٨٠ .

(٧٥) الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، المصدر السابق، الجلسة الرابعة عشرة، الثلاثاء ٩/كانون الأول/ ١٩٣٠، ص ص ١٧٢-١٧٥.

(٧٦) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة عشرة، الخميس ١١/كانون الأول/١٩٣٠،ص١٨٤.

(٧٧) المصدر نفسه، الجلسة العشرون، الاثنين ٢٩/كانون الأول/١٩٣٠،ص ص٢٤٨-٢٥٠.

(٧٨) للمزيد من التفاصيل عن تلك الاتفاقيات ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الحادية والعشرون، الخميس الأول/ كانون الثاني/ ١٩٣١،ص ص٢٥٣- ٢٦٤.

(٧٩) للمزيد من التفاصيل عن تلك الاتفاقية ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثالثة والعشرون ، الخميس ٨/كانون الثاني/ ١٩٣١،ص ص٢٧٤-٢٧٦.

(٨٠) للمزيد من التفاصيل عن تلك الاتفاقية ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والعشرون ، الاثنين ١٢/كانون الثاني/ ١٩٣١،ص ص٢٨٦-٢٩٤؛ الوقائع العراقية،((جريدة))، العدد ٩٦٥، ٤/نيسان/ ١٩٣١.

(٨١) هو فائق شاكر.

(٨٢) للمزيد من التفاصيل عن هذه الجلسة ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثانية والاربعون. السبت ١٤/اذار/١٩٣١،ص ص٥٥٣-٥٧٧.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) هو صالح جبر.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) هو سعد صالح.

(٨٨) للمزيد من التفاصيل عن هذه الجلسة ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثانية والاربعون. السبت ١٤/اذار/١٩٣١،ص ص٥٥٣-٥٧٧.

(٨٩) هو غياث الدين النقشبندي.

(٩٠) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والاربعون، الاحد ٢٩/ اذار/ ١٩٣١،ص ص٦٨٤-٦٨٥.

(٩١) هو النائب عز الدين النقيب.

(٩٢) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والخمسون، السبت ١٩/نيسان/١٩٣١، ص ص٨٠٩-٨١٠.

(٩٣) امثال نائب لواء كربلاء احمد الوهاب ونائب لواء بغداد معروف الرصافي ونائب لواء الموصل ثابت عبد النور وغيرهم. للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والستون، الاربعاء ١٣/ايار/ ١٩٣١،ص ص٩٦٣-٩٧٣.

(٩٤) هو ابراهيم الواعظ.

(٩٥) المصدر نفسه، الجلسة الثانية والستون، الخميس ٧/ايار/١٩٣١، ص٩٤٠.

(٩٦) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والستون، السبت ١٦/ايار/ ١٩٣١،ص ص ٩٩٥-٩٩٦.

(٩٧) الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة الأولى، السبت ٢٣/ ايار/١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت، ٢.

(٩٨) هو فيصل بن الشريف حسين بن علي شريف مكة، ولد في الطائف عام ١٨٨٥، تولى قيادة الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، نودي به ملكاً على سوريا عام ١٩٢٠، فقد عرشه أثر احتلال فرنسا لسوريا، أصبح أول ملكاً للعراق في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٢١، توفى عام ١٩٣٣. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر:- عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.

(٩٩) تمثل الوفد رئيس اركان الجيش طه الهاشمي. للمزيد من التفاصيل عن تلك المعاهدة ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق،ج ٣، ص ص ١١٥-١١٦.

(١٠٠) الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١،المصدر السابق، الجلسة الخامسة من الاجتماع غير الاعتيادي، الاحد ٣١/ ايار/ ١٩٣١، ص ٥٥.

(١٠١) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني، اجتماع ١٩٣١، الجلسة الأولى، الاحد الأول/تشرين الثاني/ ١٩٣١،ص ص ١-٤.

(١٠٢) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة، الخميس ١٢/ تشرين الثاني/ ١٩٣١، ص ص ١٤-١٦.

(١٠٣) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة عشرة، الثلاثاء ١٥/كانون الأول/ ١٩٣١،ص ص١٣٧-١٣٩.

(١٠٤) المصدر نفسه، الجلسة الثلاثون، السبت ١٢/اذار/ ١٩٣٢،ص ص ٢١٨-٢٢٥.

(١٠٥) للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثانية والثلاثون/ الاربعاء ١٦/اذار/ ١٩٣٢، ص ص٢٥٤-٢٧٦.

(١٠٦) ولد في بغداد عام ١٨٨٥، أكمل دراسته العسكرية في استانبول عام ١٩٠٤، ساهم في عدة معارك ضمن الجيش العثماني السادس، اشترك في حروب البلقان، في عام ١٩١٣ عُيّن مدرساً في مدرسة الضباط بسوريا، شارك في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، عُيّن أول وزير للدفاع في المملكة العراقية عام ١٩٢١، شغل عدة مناصب وزارية فضلاً عن توليه منصب رئاسة الوزراء أكثر من مرة. اغتيل عام ١٩٣٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: علاء جاسم محمد،

جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧؛ جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.

(١٠٧) للمزيد من التفاصيل عن تلك المناقشات ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والخمسون، الخميس ١٩/ايار/١٩٣٢،ص ص ٥٨٨-٥٩٩.

(١٠٨) يورد المؤرخ عبد الرزاق الحسني خطا بان هذا الاجتماع دام اربعة ايام. ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج١٠، ص ٢٩٢.

(١٠٩) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثالث من اجتماع ١٩٣٢، الجلسة الأولى، الثلاثاء الأول/ تشرين الثاني/ ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣، ص ١.

(١١٠) المصدر نفسه، الجلسة الثانية، الاربعاء ٩/ تشرين الثاني/ ١٩٣٢، ص ٤.

(١١١) المملكة العراقية، مجموعة محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الأولى، الاثنين ١٧/اذار/١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص١.

(١١٢) يذكر المؤرخ عبد الرزاق الحسني خطأ بان تاريخ عقد هذه الجلسة كان في العشرون من تموز عام ١٩٤٧.ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والاربعون، السبت ١٩/٧/ ١٩٤٧، ص ص ٨٩٣- ٩١٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، المصدر السابق، ص ٣٠٤.

(١١٣) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة، الاربعاء ٢٦/ اذار/ ١٩٤٧، ص ص ٨- ٢٧.

(١١٤) ولد في بغداد عام ١٩٠٧، أكمل دراسته الأولية فيها عام ١٩١٤، ودراسته الثانوية عام ١٩٢٦، ثم غادر إلى سوريا لدراسة الطب في احدى كلياتها وتخرج فيها عام ١٩٣٠، ثم توجه إلى فرنسا لإكمال دراساته الطبية، فتخرج من (جامعة مونبليه عام ١٩٣٤)، أجاد الحديث بعدة لغات ،عاد الى العراق عام ١٩٣٤ فتقلد عدة وظائف طبية، انتخب عضواً في المجلس النيابي أكثر من دورة، واستوزر عدة مرات، توفى عام ١٩٨٨. للمزيد من التفاصيل ينظر الوحدة الوثائقية، دار الكتب والوثائق، الأضابير الشخصية، إضبارة الوزير عبد المجيد عبد العزيز القصاب، رقم ٣١٠٢٠٢٠٠٠٥، ٢٥٨/٩؛ أديب توفيق الفكيكي، تاريخ أعلام الطب الحديث، ج٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٣، ص٩٧-٩٨.

(١١٥) ان الهدف من انشائه هو الاهتمام بالسياسة العامة للدول، والبحث في قضايا هجرة الجماعات ونقل السكان من مكان الى اخر وفق مبادىء القانون الدولي. للمزيد من التفاصيل ينظر:- المملكة العراقية، مجموعة محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، المصدر السابق، الجلسة الخامسة، الخميس ٣/نيسان/ ١٩٤٧،ص ٧٥.

(١١٦) حمل البيان توقيع النواب الاتية اسمائهم ادناه:-(نصرة الفارسي، عبد الله الدملوجي،عبد المجيد عباس، طارق العسكري،صديق مظهر،سلمان الشيخ داود، بابا علي، نجيب الراوي، اركان العبادي، نجم الدين النقيب، سالم نامق، عز الدين ملا، محمد النقيب، بهاء الدين نوري،خليل كنة،سليمان فتاح، عبد الرزاق الشيخلي، جميل الاورفلي، متي سرسم، عبد الاله عبد النور، نجيب الصائغ. للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الرابعة، الاثنين ٣١/ اذار/ ١٩٤٧،ص ص ٤٦-٤٩.

(١١٧) ضم الوفد كل من ((سلمان الشيخ داود، اركان العبادي، بهاء الدين نوري، مجيد عباس، عز الدين ملا))، وقد اعتذر عز الدين ملا عن المشاركة. للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الخامسة، المصدر السابق، ص ص ٧٠-٧٥.

[١١٨] للمزيد من التفاصيل عن ارائه تلك ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة السابعة والعشرون، الاحد ١٥/ حزيران/١٩٤٧، ص ص ٤٧٠-٤٨٤.

[١١٩] المصدر نفسه، الجلسة الثلاثين، الاربعاء، ١٨/حزيران/ ١٩٤٧، ص ص ٥٢٩-٥٣٠.

[١٢٠] للمزيد من التفاصيل عن تلك الدول ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الحادية والثلاثين، السبت ٢١/ حزيران/ ١٩٤٧،ص ٥٥٤.

[١٢١] المصدر نفسه، الجلسة الثلاثون ، المصدر السابق، ص ٥٤١.

[١٢٢] المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والاربعون، السبت ١٩/ تموز/ ١٩٤٧، ص ص ٨٩٣-٩١٢.

[١٢٣] المملكة العراقية، ديوان مجلس النواب والاعيان، مجموعة محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الأولى، الاثنين الأول/كانون الثاني/١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٤٨، ص ص ١-٤.

[١٢٤] المصدر نفسه، الجلسة الثانية عشرة، الاحد ٢٥/ كانون الثاني/ ١٩٤٨، ص ١٣٧.

[١٢٥] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارت العراقية، ج١٠، المصدر السابق، ص٣٠٤.

[١٢٦] فعلا سبيل المثال لا الحصر ينظر:- المملكة العراقية، ديوان مجلس النواب والاعيان، مجموعة محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع العادي لسنة ١٩٤٧، المصدر السابق، الجلسة السابعة، الاحد ٤/كانون الثاني/١٩٤٨، ص ص ١٠٦؛ ١١١.

[١٢٧] المملكة العراقية، مجموعة محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الأولى، الاثنين الأول/حزيران/١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص١.

[١٢٨] المصدر نفسه، الجلسة السابعة والعشرون، الاثنين ٢٩/ تشرين الثاني/ ١٩٤٨، ص ص ٣١٨-٣١٩.

[١٢٩] المصدر نفسه، الجلسة الثانية، الثلاثاء ٢٢/حزيران/١٩٤٨،ص ص ٥-٧.

[١٣٠] المصدر نفسه، الجلسة الرابعة، الثلاثاء ٦/ تموز/ ١٩٤٨،ص ص ٣٤-٤٠.

[١٣١] مقدموا الطلب هم كل من((اسماعيل الغانم-بغداد-،حسن عبد الرحمن-البصرة-، داود السعدي-بغداد-، احمد عجيل الياور-الموصل-، عبد العزيز عريم-الدليم-، عبد الله الدملوجي-الموصل-، محمد مهدي كبة-بغداد- علي رفيق-كركوك-، روفائيل بطي-بغداد-، عبد الكريم كنة-بغداد-، عبد القادر العاني-الموصل-، عبد الله القصير- الموصل- . للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثالثة عشرة، الثلاثاء ٢٨/ ايلول/١٩٤٨، ص ص ١٦٢-١٦٥.

[١٣٢] المصدر نفسه، الجلسة السادسة عشرة، الثلاثاء ٥/تشرين الثاني/ ١٩٤٨، ص ص ٢٠٩-٢٢٧.

[١٣٣] الدولة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الأولى، الاربعاء الأول / كانون الأول/ ١٩٤٨، ص٤.

[١٣٤] المصدر نفسه، الجلسة السادسة والخمسون، الخميس ٣٠/ تموز/١٩٤٩، ص ص ٨٧١، ٨٧٨.

[١٣٥] المصدر نفسه.

[١٣٦] للمزيد من التفاصيل عن تلك اللوائح ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثانية، الاحد ٥/ كانون الأول/ ١٩٤٨، ص ص ٧-٢٦.

(١٣٧) ضم الوفد كل من النواب الاتية اسمائهم:-((بهاء الدين نوري، وصالح بحر العلوم، وحسن عبد الرحمن، وفائق السامرائي، ومتي سرسم))، اما النواب الذين عارضوا تقديم الطلب هم كل من ((حسين جميل، ونجيب الصائغ، وعبد الرزاق الشيخلي)). للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة السادسة، الثلاثاء، ٢١/ كانون الأول/ ١٩٤٨، ص ص ٧٩-٨٢.

(١٣٨) ضمت اللجنة عضوية كل من النواب الاتية اسمائهم ((سعد عمر، وحسين جميل، وجميل الاورفلي، وعلي كمال، وبرهان الدين باشا اعيان، واحمد العامر، وحسن عبد الرحمن، ومتي سرسم، والدكتور عبد الرحمن الجليلي، واحمد الحافظ)). للمزيد من المعلومات ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثانية عشرة، الاحد ١٢/ شباط/ ١٩٤٩، ص ص ١٧٣- ١٧٩.

(١٣٩) للمزيد من التفاصيل عن اللائحة ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثالثة والعشرون، الاحد ٢٧/ اذار/ ١٩٤٩، ص ص ٣٤٣-٣٥٢ .

(١٤٠) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والعشرون، الاحد ١٠/ نيسان/ ١٩٤٩، ص ص ٣٥٦-٣٧٢.

(١٤١) المصدر نفسه، الجلسة السابعة والعشرون، الاثنين ٢٥/ نيسان/ ١٩٤٩،ص ص ٢٨٢-٢٨٨.

(١٤٢) كان يشغل المنصب انذاك (خليل اسماعيل).

(١٤٣) للمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه، الجلسة الثامنة والعشرون، الثلاثاء ٢٦/ نيسان/ ١٩٤٩،ص ص ٤٠٣-٤٠٥.

(١٤٤) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والخمسين، السبت ٢٥/حزيران/ ١٩٤٩، ص ص ٨٥٨-٨٦٢.

(١٤٥) الدولة العراقية، مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة الأولى، الخميس الأول/ كانون الأول/ ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص ٣.

(١٤٦) المصدر نفسه، الجلسة السابعة، الثلاثاء ٢١/ شباط/ ١٩٥٠، ص ص ٩٧-١١٠.

(١٤٧) وهم كل من ((سعد عمر، نصرة الفارسي، موحان الخير الله ، جميل الاورفلي، احمد حافظ، علي كمال، متي سرسم)).

(١٤٨) وهم كل من ((محمد رضا الشبيبي، عبد الجبار الجومرد، روفائيل بطي، حسن عبد الرحمن، حسين جميل، علي حيدر سليمان، عارف قفطان، عبد الرزاق الظاهر، جعفر البدر)).

(١٤٩) المصدر نفسه، الجلسة الأولى، الخميس الأول/ كانون الأول/ ١٩٤٩، ص ص ٣-٤.

(١٥٠) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة، الاحد ١٢/شباط/١٩٥٠/ ص ص ٦-١٣.

(١٥١) بلغ عدد صفحات التقرير (٢٤٨) صفحة، وضم مختلف المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية بداءا بالمؤتمرات التي عقدت في لندن حول القضية. للمزيد من التفاصيل عنه ينظر:- محاضر جلسات مجلس النواب (٦٧)، تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، بغداد، ١٩٤٩، ١-٢٤٨.

(١٥٢) الدولة العراقية، مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، محضر الجلسة الخاصة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩، السبت ١١/ اذار/ ١٩٥٠، ص ص. ١٧٢-١٧٤.

(١٥٣) مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(١٥٤) سالم الدملوجي، المصدر السابق، ص ص ١٨؛ ١٠٠.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الحكومية غير المنشورة : -

ملفات دار الكتب والوثائق:-

اسم الملف	عنوانه	رقم التصنيف
ملفات البلاط الملكي/ الديوان	الارادات الملكية السامية للاعوام ١٩٣٢ ،١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٦- ١٩٥٧	٣١١/٣٥٠٨ ، ٣١١/٦ ، ٣١١/ ٣٤٨٠ ؛ ٣١١/٣٤٨٤ ، ٣١١/٣٥٠٠ ، ٣١١/٤٥
ملفات البلاط الملكي/ الأضابير الشخصية	إضبارة الوزير جلال بابان ، إضبارة الوزير عبد المجيد عبد العزيز القصاب	٧١٥-٣١، ٥٣/٢١٥ ٣١٠٢٠٢٠٠٠٥، ٢٥٨/٩
ملفات البلاط الملكي	تشكيل واستقالة الوزارات	٣١١/١٩٧
ملفات البلاط الملكي	موظفوا الديوان عموما	٣١١/٧
ملفات وزارة العدل	قضية عبد الله بك الدملوجي	٣٢١٠١ /٣٣٩٥
ملفات البلاط الملكي	اوراق تخص مجلس النواب	٣١١/٤٠٥٨
حكم محلي/ امور خارجية	تعيين عبد الله الدملوجي سفيرا في ايران	٣٢٠٥٠ /٢٨٣

ثانياً: الوثائق الحكومية المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية:

محاضر جلسات مجلس النواب العراقي:

١-الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، اجتماع سنة ١٩٣٠،الاجتماع الاعتيادي الاول،السبت الاول /تشرين الثاني/١٩٣٠، مطبعة الوقائع العراقية، بغداد،١٩٣١.

٢-الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت.

٣-الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الثاني، اجتماع ١٩٣١، مطبعة الحكومة ، بغداد.١٩٣١.

٤-المملكة العراقية، مجموعة محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧.

٥-المملكة العراقية، ديوان مجلس النواب والاعيان، مجموعة محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع العادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٤٨.

٦-الدولة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٤٨.

٧-المملكة العراقية، مجموعة محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩.

٨-الدولة العراقية، مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩.

٩-محاضر جلسات مجلس النواب (٦٧)، تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، بغداد، ١٩٤٩.

ثالثاً: الدوريات (الجرائد) :

اسم الجريدة	مكان الاصدار	تاريخ الاصدار
الموصل	الموصل	١٩٢١؛ ١٩٢٨
العراق	بغداد	١٩٢٣؛ ١٩٢٨
النهضة	بغداد	١٩٢٨ ؛ ١٩٢٩
البلاد	بغداد	١٩٣٠
الرافدان	بغداد	١٩٣٠
البلاد	بغداد	١٩٣٠
الوقائع العراقية	بغداد	١٩٣١
الاستقلال	بغداد	١٩٣٢
الزمان	بغداد	١٩٤١

رابعاً: الكتب الوثائقية:

١-العراق في الوثائق البريطانية، ترجمة نجدة فتحي صفوة. منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، د.ت.

٢-نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، المجلد السادس ١٩٢١-١٩٢٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤.

٣-مؤيد الونداوي، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥- ١٩٥٨، امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

خامسا: كتب المذكرات:

١-جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.

٢-سالم الدملوجي، الكلية الطبية الملكية العراقية من خلال سيرة ذاتية، ج١ ١٩٤٠-١٩٤٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ٢٠٠٣.

سادسا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١-ابراهيم هاشم معضد، وزارة الخارجية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية،بغداد، ٢٠١١،ص١٧.

٢-زينب خالد حسين الساعدي، عزيز علي المصري والحركة القومية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٣-طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٤-عبد العال وحيد عبود العيساوي، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠- ١٩٣٥ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨،ص ٤٥.

٥-فلاح حسن كزار عباس، وزارة المعارف العراقية ١٩٢٠-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد- للعلوم الانسانية، جامعة بغداد،٢٠١٦، ص ٢٩٣.

٦-لطيفة عبد العزيز السلوم ، التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦م - ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية ' ١٩٨٨،ص ١٠٠.

سابعاً: الكتب المعربة:

١-اندرو مانجو ، أتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي ، دار الثقافة والسياحة ، ابو ظبي ،٢٠١٨.

٢-هاري سانت فلبي، ايام عربية، ترجمة عباس سيد احمد، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢.

ثامنا: الكتب العربية:

١-امين الريحاني، ملوك العرب،ج٢، ط٣،مطبعة صادر ريحاني، بيروت، ١٩٥١.

٢-امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، المجلد الثاني، دار الكتاب العربي، د.ت.

٣-التميمي، الصفوة العراقية بين النجاح والفشل، دار كنوز المعرفة، لندن، ٢٠١١.

٤-جاسم محمد الدوري، دراسة توثيقية عن وزارة الخارجية العراقية، بغداد، ٢٠٠١.

٥-حسين هادي الشلاه ، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٦-راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في العراق ١٩٢١-١٩٦٨،ط٢، امل الجديدة للطباعة والنشر، دمشق .

٧-رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التأريخية في مقتل الملك غازي، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.

٨-سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨.

٩-سيار الجميل، زعماء وافندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل انموذجا) ، مطبعة الاهلية، عمان، ١٩٩٩.

١٠- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠-١٩٣١ دراسة في العلاقات السياسية، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٥.

١١- عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، شركة التجارة والطباعة(ذ.م.م) الصالحية ، بغداد، ١٩٨٥ .

١٢- عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، شركة التايمز للطبع، بغداد، ١٩٨٧.

١٣- عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، مطبعة العرفان ، بيروت، ١٩٦٤، ص ص.

١٤- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ط٧، دار الرافدين، بيروت،٢٠٠٨، ص٨٨.

١٥- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج١؛ ج٢؛ ج٤ج٦؛ج٨؛ ج١٠؛ ،ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٨٨.

١٦- عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.

١٧- علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧.

١٨- مصطفى الزين، ذئب الانضول، مطبعة رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.

تاسعا: كتب الموسوعات:

١-أديب توفيق الفكيكي، تاريخ أعلام الطب الحديث، ج٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٣، ص٩٧-٩٨.

٢-جودت القزويني، تاريخ القزويني في تراجم المنسيين والمعروفين من اعلام العراق وغيرهم (١٩٠٠-٢٠٠٠م)،المجلد الخامس عشر،الخزائن لاحياء التراث ،بيروت، ٢٠١٢.

٣-فهد عبد الله السماري واخرون، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٩٩٩.

٤-الموسوعة العربية العالمية، المجلد السادس عشر،ط٢، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٩.

٥-مير بصري،اعلام الوطنية والقومية العربية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٩، ص١٥٨.

٦-مير بصري،اعلام السياسة في القرن العشرين، ج٢،دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤.

تاسعا : البحوث والدراسات المنشورة :

صبري فالح الحمدي، سياسة عبد العزيز بن سعود الخارجية واثرها في قيام التمثيل الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية ومبررات الحاجة الى مستشارين (١٩٠٢- ١٩٥٣) ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد التاسع والخمسون ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ٤٧٧.